وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1
كلية الحقوق
قسم القانون العام

طور الماستر

محاضرات في مقياس منهجية البحث العلمي

مطبوعة بيداغوجية **سنوية** موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر

تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية

إعداد الدكتور: ربيعي حسين

أستاذ محاضر قسم أ

الموسم الجامعي 2024/2023

ـمقدمة: يفرض التغيير المستمر في العوامل البيئية المحيطة بالأفراد والمؤسسات والحكومات إلى سعي هذه الإطراف إلى التزود بأكبر قدر ممكن من المعارف، من خلال استخدام الأساليب العلمية في عملية البحث، فالحصول على المعرفة الموثقة حول مختلف القضايا التي تواجهها تساعدها في التخفيف من المشكلات التي تعاني منها أو في القضاء عليها نهائيا، والانطلاق نحو مرحلة أخرى أكثر تقدما وكما هو متعارف عليه فإن البحث العلمي المنظم والمستند إلى قواعد منهجية سليمة وضوابط علمية متعارف عليها هو ما يضمن للأفراد والمؤسسات والحكومات المعاصرة بناء قاعدة صلبة تسمح باتخاذ قرارات مناسبة تساعدها في تحقيق أهدافها بحسب الأولوية المسطرة سابقا.

وتشمل عملية البحث العلمي خطوات منظمة، تظهر في شكل منهجية مبنية على أسس علمية يجب احترامها و مراعاة وضمان تطبيق قواعدها من اجل الوصول إلى حل المشكلات المطروحة للنقاش.

إن البحث العلمي لا يحقق غايته المنشودة إلا إذا اجتمعت شروطه المادية والمعنوية خصوصا المنهجية ، التي تنظم عملية الفكر وتنسيق نشاطه وخطواته، فالبحث العلمي هو ما كان محكوما من بدايته إلى نهايته بمنهج علمي قويم معتبر ينتهجه الباحث بغرض الوصول إلى نتائج موثوقة مرتكزة على قواعد دقيقة ومنسجمة بعيدا عن الذاتية والعشوائية في البحث.

في عصرنا الحديث الذي يعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا والتطور العلمي، تتصدر قضية البحث العلمي سلم الأولويات للعديد من الدول والمؤسسات التعليمية والبحثية،و يعتبر البحث العلمي جزءًا رئيسيًا في تحقيق التقدم والابتكار في مختلف المجالات.

يتمحور البحث العلمي حول استكشاف وتحليل مواضيع وقضايا تهم البشرية بناءً على أسس علمية ومنهجية دقيقة، يهدف الباحثون من خلال أعمالهم إلى فهم أعمق للظواهر الطبيعية والاجتماعية التي تحيط بنا والتأثير عليها بشكل إيجابي.

تعمل الدول المتقدمة على دعم البحث العلمي وتوفير الموارد اللازمة للباحثين، حيث تولي الحكومات أهمية كبيرة لتمويل الأبحاث وتوفير البنى التحتية اللازمة لاتساع نطاق البحث وتطويره، كما أن المؤسسات التعليمية تلعب دورًا حيويًا في دعم البحث العلمي، حيث تقدم المنح الدراسية وتوفر بيئة تعليمية وبحثية مناسبة للمبتكرين والمبدعين.

تتنوع مجالات البحث العلمي بشكل واسع، فمنها الطبي والصحي، حيث يعمل الباحثون على دراسة الأمراض وابتكار علاجات فعالة لها. كما يشمل البحث العلمي مجالات التكنولوجيا، حيث يعمل الباحثون على تطوير الأجهزة والتقنيات الحديثة. ولا ننسى مجالات أخرى مثل العلوم الاجتماعية والإنسانية، حيث يعمل الباحثون على فهم السلوك البشري وتحليل الأنماط الاجتماعية وتطوير السياسات التي تسهم في تحسين الحياة اليومية للناس.

تعتبر الجامعات والمختبرات والمراكز البحثية المهمّة محط اهتمام العديد من الباحثين الطموحين الذين يسعون لأن يجدوا حلولًا مبتكرة وفريدة للمشكلات التي تواجه المجتمع، وتسهم الدراسات العلمية في تطور المجتمع، سواء من خلال تطبيق نتائجها في الحياة العملية أو من خلال نشر معرفة جديدة تزيد من ثقافة الناس وتوسّع أفقهم.

ويعتبر البحث العلمي أساس تكوين الطالب في طور الماستر فهو ما يسمح له باكتساب المعارف وتحقيق المعرفة العلمية الأكاديمية بشكلها السليم في البحث العلمي من أهم الأنشطة التي يقوم بها الطالب أثناء مساره الجامعي فهي ما يكسبه الخبرة التي تميزه عن بقية أفراد المجتمع في مجال تخصصه.

وتعتبر المنهجية العلمية أحد الأسس الجوهرية في مجال الدراسات القانونية فهي ما يحكم أصل المشكلة وموضوعها، وهي ما يضمن مصداقية النتائج المتوصل إليها ولذلك نقترح ضمن هذه المطبوعة البيداغوجية طرحا علميا أكاديميا لمنهجية البحث العلمي بأسلوب واضح متناسق يسمح للطالب باكتساب المعرفة الضرورية والمناسبة في هذا المجال، من خلال محورين أساسيين احدهما خاص بالسداسي الأول يتضمن الجانب المعرفي النظري لمنهجية البحث العلمي والمناهج المستخدمة في البحث التي تعتبر المفاتيح الرئيسية للطالب من أجل تحصيل علمي دقيق، لتحضير منهجي سليم للسنة الثانية وما يليها من مراحل تتطلب التحكم الدقيق في أسس إعداد البحوث العلمية أما الفصل الثاني فيتضمن الجوانب التقنية والفنية لإعداد البحوث العلمية وآليات إخراجها تجسيدا لما اكتسبه الطالب سابقا.

-المحور الأول : منهجيّة البحث العلمي - ضبط المفاهيم.

لتحديد وضبط مفهوم دقيق لمنهجيّة البحث العلمي أهمية قصوى بالنسبة للطالب في مرحلة الماستر فهو أمر ضروري يعتبر بمثابة اللبنة الأساسية التي تسمح للطالب الباحث ببناء وتطوير مهارات بحثية ممنهجة تحكمها ضوابط علمية و لذلك سنقوم بتحديد المفاهيم المتعلقة بكل مصطلح على حدى ، والملاحظ أن العبارة تتشكّل من ثلاث مفاهيم وهي المنهج ، البحث ، العلم ، لذا سنتطرق لكل منها فيما يلي :

-المبحث الأول: تعريف منهجية البحث العلمي.

بدء يمكن القول إن المنهجية هي الطريقة التي يتبعها العقل في معالجته ودراسة موضوع أو مسألة معينة من اجل التوصل إلى نتائج علمية مقصودة تبرهن عن حقيقة المشكلة بغرض البرهنة عليها، كما يمكن القول بأنها طريقة تعليم الإنسان لكيفية استخدام قدراته الفكرية والعقلية أحسن استخدام للوصول إلى نتيجة معينة بأقل جهد بأفضل طريقة ممكنة فهي أداة فكر وتفكير وتنظيم وأداة عمل وتطبيق وأداة تخطيطا وتيسير وأداة فن وإبداع فهي ما يسمح بزيادة المعرفة واستمرار التقدم وحل المشكلات لتحقيق الأهداف كما أنها الأداة التي تزود الباحث الخبرة التي تمكنه من القراءة التحليلية الناقدة للإعمال.[1]

-المطلب الأول : تعريف المنهجية: تعرف المنهجية على أنها الطريقة المتبعة لدراسة وتناول موضوع معين بشكل منهجي وعلمي، وتتضمن المنهجية المجموعة من الخطوات التي يجب إتباعها للوصول إلى نتائج موثوقة ومنطقية.

تلعب المنهجية دورًا هامًا في جميع المجالات العلمية والبحثية، حيث تضمن تقديم معلومات دقيقة ومنهجية وتحقيق العمق والتحليل اللازمين للموضوع المدروس، تعد المنهجية عنصرًا من عناصر عملية البحث العلمي وتساهم في تحقيق أهداف الدراسة وتطور المعرفة.

-الفرع الأول: التعريف اللغوي: كلمة منهجيّة مصطلح مشتق من المنهج الذي يعود في الأصل إلى اللغة اللاتينية تحت تسمية Méthodologie وهي مركّبة من كلمتين هما Méthode والتي تعني الأسلوب أو الطريقة، و Logie ومعناها العلم وبالتالي ومن خلال هذه الترجمة فهي تعني الطّريقة العلمية، لأنه لا سبيل إلى العلم دون الإعتماد على طريقة علميّة مسبقة .

أمّا في اللغة العربية فالمنهجيّة مشتقّة من كلمة نهج أو منهج ،والمنهج لغة هو الطريق الواضح الذي يسلكه الباحث للوصول إلى النتائج المرجوة ، والمنهج بمعناه العام هو البرنامج

[1] -علي مراح- منهجية التفكير القانوني نظريا وعلميا -ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر -2004- ص 11 12.

الذي يحدّد لنا السبيل للوصول إلى الحقيقة أو الطريق المؤدّي إلى الكشف عن الحقيقة العلميّة [2].

-الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي: هناك من يعرّف المنهجية على أنّها "فن التنظيم الصحيح للأفكار".[3]

وقد استخدمت كلمة علم المناهج لأول مرة على يد الفيلسوف "إيمانويل كانت" عندما قسم المنهج إلى قسمين: مذهب المبادئ وهو الذي يبحث في الشروط في الطرق الصحيحة للحصول على المعرفة، وعلم المنهج الذي يهتم بتحديد الشكل العام لكل علمه والطريقة التي يتشكل ويتكون بها أي علم من العلوم ،أي أن علم المناهج هو العلم الذي يبحث في أساليب البحث العلمي والطرق العلمية التي يكتشفها ويستخدمها العلماء للوصول إلى الحقيقة والمنهج هو مجمل الإجراءات والعمليات الذهنية التي يقوم بها الباحثة لإظهار حقيقة الأشياء أو الظواهر التي يدرسها بالمفهوم المتعارف عليه حاليا أن المنهجية طريقة للإجابة عن إشكالية أو سؤال قانوني ما أو تحديد فكرة ما أو ظاهرة ما فهي طريقة في الكتابة تقوم على عرض الأفكار بأسلوب متسلسل ومرتب ومبوب معنون مهنة تتجنب العرض العشوائي وغير الموظف للمعلومات أو سرها بالأسلوب غير مترابط إذن المنهجية مجرد وسيلة وليست غاية بحد ذاتها فهي أسلوب للتفكير المنظم بغض النظر يعني نوع الموضوع . [4]

ومن أهم دارسي المنهجية نذكر العالم "ابن خلدون" الذي يكنّيه البعض بأنّه أب المنهجية العلمية في مجال العلوم الإنسانية لأنّه أول من صقل قواعدها وأركانها ، وقد وضع أيضا ديكارت خطوات التفكير المنهجي في ما يسمى بقواعد ديكارت التي جاءت كما يلي :

---

[2] عبد الفتاح محمد العيسأوي وعبد الرحمان محمد العيسأوي -مناهج البحث العلمي في الفكر الإسلامي والفكر الحديث - دار الراتب الجامعية - مصر - السنة الجامعية 1996-1997 - ص 75 .

[3] أحمد خروع- المناهج العلمية وفلسفة القانون- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- 2010، ص 8.

[4] صالح طليس- المنهجية في دراسة القانون- الطبعة الأولى - منشورات زين الحقوقية - بيروت –لبنان-سنة 2010- ص 20-21.

-القاعدة الأولى: عدم أخذ أي أمر على أنه حقيقة، إذا تجلت حقيقته بصورة واضحة. وبالتالي يجب تجنب التسرّع في إصدار الأحكام .

-القاعدة الثانية : تجزئة الصعوبات، موضوع البحث، أيّ بحث ، إلى أكبر قدر ممكن من الجزئيات حتى يسهل حلّها .

-القاعدة الثالثة : توجيه الفكر بشكل منظّم بدءا بالمواضيع والأشياء الأبسط والأسهل للفهم ، ثم الإرتقاء درجة ، درجة الأشياء والمعارف الأكثر تعقيدا .

-القاعدة الرابعة: إحصاء كل الأمور بشكل كامل، ثم إجراء مراجعة شاملة وعامة حتى لا يغفل عن شيء أو يهمل شيء.[5]

-المطلب الثاني: مفهوم البحث العلمي.

البحث العلمي هو موضوع الدراسة التي يجريها الباحث،و لتحديد مفهومه وجب علينا معرفة مفهوم كل من البحث و العلم لتلخيص تعريف شامل للبحث العلمي.

-الفرع الأول : المقصود بالبحث la Recherche: إن كلمة البحث من الناحية اللغوية مشتقة من الفعل بحث بمعنى طلب وفتش وتقصى وتتبع وحأول وتحرى واكتشف وسال ويكون معنا البحث هو الطلب والتفتيش والتقصي والتتبع والتحري والاستكشاف لحقيقة من الحقائق أو أمر من الأمور أما كلمة بحث من الناحية الاصطلاحية بمعناها محاولة التوصل إلى شيء غير ظاهر لكونه مختلفا بغيره مما يجعله غير متميز إلى حد ما عن هذا الغير أو محاولة الوصول إلى شيء له صفات معينة من بين عدة أشياء وقيل في تعريف البحث هو الدراسة العلمية الدقيقة والمنظمة لموضوع معين استخدام المنهج العلمي للوصول إلى حقائق يمكن الاستفادة منها وتوثيقها.[6]

[5] صلاح الدين شروخ - الوجيز في المنهجية القانونية التطبيقية -دار العلوم للنشر والتوزيع - عنابة - الجزائر- سنة 2010 - ص 7 .

[6] نصر سلمان و سعاد سطحي- منهجية البحث في العلوم الإنسانية والإسلامية- دار ابن حزم- بيروت- لبنان سنة 2011 ص 14.

هو عملية تنقيب و استعلام وتفتيش منظم ودقيق يقوم به الباحث بهدف إكتشاف معلومات جديدة أو البرهنة على نظريات ونتائج سابقة أو قد يطورها بل وقد يقوم بأبطالها أساسا.

ويمكن تعريفه أيضا على أنه وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل لمشكلة محددة وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد و الأدلة التي يمكن التحقق منها، و التي تتصل بهذه المشكلة المحددة.[7]

-الفرع الثاني المقصود بالعلم la Science: قبل تحديد مفهوم العلم وجب علينا ضبط تعريفه في مقابل مفهوم مشابه له و هو المعرفة لذا سنحدد مفهوم المعرفة أولا وبعده العلم.
أولا : المعرفة le savoir : كلمة مشتقة من الفعل عرف وعرف الشيء عرفانا ومعرفة اي أدركه بحاسة من حواسه، وتعرف اصطلاحا بأنها المعلومات والفهم المكتسبات من خلال التعلم أو التجربة ،وهي أيضا الفهم النظري أو العلمي لموضوع ما وهي مجموع ما هو معروف في مجال معين. [8]

و هي مجموع المعاني و التصورات والآراء والمعتقدات لفهم الظواهر و الأشياء المحيطة بالإنسان، وهي أوسع من العلم إذ أنّه كل علم هو معرفة لكن ليس بالضرورة أن كل معرفة علما.[9]

وهي أيضا مطلق الإدراك تصورا كان أو تصديقا ،منظما أو غير منظم، أو هي ما يدركه الإنسان من علم أو خبره أو تجربة في مجال معين، وهي نوعان معرفة فطرية غريزية تولد مع الإنسان، أو مكتسبة عن طريق الوعي وفهم الحقائق ومصادرها الوحي أي ما تلقاه الناس على يد الأنبياء من علم أتأهم إياه الله سبحانه وتعإلى، والحواس التي تسمح بالحصول على المعرفة من خلال التجربة والعقل وهي تلك القدرة على التمييز ما بين كل نافع وضار .[10]

ثانيا : العلم : العلم بكسر العين هو نقيض الجهل، وهو إدراك الشيء على ما هو عليه إدراكا جازما، أما اصطلاحا فهو جهد عقلي منظم وفق منهج محدد في البحث يشتمل على خطوات وطرق محددة يؤدي إلى معرفة كل ما تعلق بالكون والنفس والمجتمع ، بشكل يسمح بتوظيف

[7] أحمد بدر- أصول البحث العلمي ومناهجه- المكتبة الأكاديمية- دون ذكر بلد النشر –دون ذكرسنة النشر - ص 22 .

[8] محمد سرحان علي المحمودي -مناهج البحث العلمي -الطبعة الثالثة- دار الكتب- صنعاء -اليمن 2015- ص04.
[9] خالد حامد-منهجية البحث في العلوم الإجتماعية والإنسانية - دار جسور للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى- الجزائر - 2008 ،-ص 16-17 .
[10] المرجع السابق- ص6.

تلك المعارف ويهدف إلى حل المشكلات ،كما يعرف بأنه نشاط يهدف إلى زيادة قدرة الإنسان على السيطرة على الطبيعة فهو بشكل عام جهد إنساني منظم ومحكوم بخطوات علمية ،وهو نتيجة الدراسات والتجارب وهو سبيل السيطرة على الظواهر الكونية والمجتمعية وهو سبيل تطوير أنماط الحياة وحل مشكلتها. [11]

و هو ذلك الفرع من الدراسة الذي يتعلق بكيان مرتبط، من الحقائق الثابتة المصنفة، والتي تحكمها قوانين عامة، تحتوي على طريق ومناهج موثوق بها، لاكتشاف الحقائق الجديدة في نطاق هذه الدراسة. [12]

و بالتالي فالعلم يهدف إلى معرفة و فهم الظواهر التي تحيط بالإنسان في العالم الخارجي ،حيث أنه ذو منطق واقعي وينتهي دوما بتفسير ما يحوم حوله من غموض و كذا اكتشاف القوانين العلمية،فهو فرع من فروع المعرفة يهتم بتنسيق و ترسيخ الحقائق والمبادئ والمناهج بواسطة التجارب والفروض.[13]

-الفرع الثالث : ضبط مفهوم البحث العلمي .

وردت تعريفات كثيرة للبحث العلمي تختلف فيما بينها باختلاف أصحابها وثقافاتهم و منطلقاتهم الفكرية ،لكن تجتمع كلها في باب تعريف البحث العلمي على أنه دراسة مبنية على تقصي وتتبع لموضوع معين وفق منهج خاص لتحقيق هدف معين ، أي دراسة موضوع أو مشكلة مبنية على عناصر محددة سلفا أهمها تحديد فكرة البحث وموضوعه وعملية الجمع والصياغة وتحديد المنهج وأهدافه .[14]

[11] محمد سرحان علي المحمودي- مرجع سابق- ص 8.
[12] أحمد خروع - مرجع سابق- ص2 -3.
[13] أحمد بدر- مرجع سابق- ص 22 .
[14] علي النمر -مهارات البحث العلمي -مركز التميز للبحث العلمي -مصر -2022-ص 09.

ولقد ورد في تعريف البحث العلمي القول بأنه استقصاء ذكي عن الحقائق ومعانيها ومضامينها فيما يتعلق بمشكلة معينة ، أن نتائج هذا الاستقصاء تعتبر مسأهمة في المعرفة الإنسانية ضمن المجال الذي تجري فيه الدراسة، كما أنه من ناحية أخرى طريقة مبنية على خطوات منتظمة في التفكير يستخدم من خلالها الباحث أدوات متخصصة وخطوات متسلسلة واضحة من أجل الحصول على معالجة وحلول مناسبة للمشكلات المطروحة ،بدلا من استخدام وسائل اعتيادية فهو بذلك عملية تبدأ من خلال تحديد المشكلة ثم جمع المعلومات والحقائق بشأنها ثم تحليلها بطريقة فكرية نقدية تسمح بالوصول إلى قرارات ونتائج مستندة على حقائق ملموسة، فالبحث العلمي بهذا المفهوم عمل إبداعي حقيقي عكس الآراء الشخصية فهي رغبة من الباحث للبرهنة على حقائق محددة وموثوقة .[15]

ما يهمنا في ميدان تعريف البحث العلمي هو كيف يمكن تعريف البحث القانوني باعتباره احد أهم أساليب الدراسات القانونية الأكاديمية، والتي تعتبر بالدرجة الأولى أساس تكوين الطلبة الباحثين والأساتذة الباحثين ،ويمكن تعريف البحث القانوني بأنه بدل مجهود ذهني بطريقة منظمة بهدف الوصول قواعد عامة مجردة عادلة ومناسبة تحكم سلوك معين للناس والمجتمع معين في وقت معين ، ويمكن تقسيم هذا التعريف إلى عناصر ثلاثة أن البحث القانوني هو بذل مجهود ذهني أي إعمال الفكر والعقل والتأمل في الظاهرة الاجتماعية محل البحث لمعرفة أسبابها وإيجاد تفسير وحل لها، أن البحث القانوني يعتمد على النظام أي أن الباحثة ملزم بالتقيد بطريقة معينة ومنهج خاص في البحث من اجل الوصول إلى الهدف المنشود، إن الهدف من وراء البحث القانوني هو الوصول إلى مفهوم العدالة فالباحث في القانون لا يهمه سوى مساهمته في تحقيق العدالة من خلال إيجاد حلول مناسبة لمشكلة البحث التي اختارها بغرض كشف الحقائق . [16]

-المطلب الثالث: خصائص و أهداف البحث العلمي.

يعتبر البحث العلمي عملا مميزا بذاته لأنه يحتكم إلى قواعد علمية منهجية مضبوطة تسمح للباحث عند دراسته لأي مشكلة كانت سواء في مجال العلوم التطبيقية والتجريبية أو الإنسانية

[15] محمد عبد العال النعيمي -طرق ومناهج البحث العلمي -دار الوراق للنشر والتوزيع- عمان- الأردن -سنة 2015 ص24-25.

[16] أيمن سعد سليم -أساسيات البحث القانوني- الطبعة الثانية -دار النهضة العربية للنشر- القاهرة -مصر -سنة 2010-ص 11-12.

بمعالجة المشكلة معالجة تضمن له الوصول إلى مجموعة من النتائج كفيلة بحل المشكلة محل الدراسة، وبذلك يعتبر البحث العلمي مميزا بذاته وأهدافه و سنحاول شرح بعض خصائصه وأهدافه تباعا فيما يلي:

-الفرع الأول: خصائص البحث العلمي: يتصل البحث العلمي بمجموعة من الخصائص أهمها:

-أولا :الموضوعية أي أن يكون البحث العلمي مجردا بعيدا عن التحيز والميول والآراء والانتماءات الشخصية للباحث، فعلى هذا الأخير أن لا يكون متحيزا إلى نتيجة محددة وأن يترك البحث يسير بشكل طبيعي دون تدخل في أي مرحلة من مراحله سواء من حيث جمع المعلومات وتحليلها واستخلاص نتائجها.

-ثانيا: التعميم معظم البحوث العلمية الحديثة تعتمد على ما يعرف بالعينة من اجل إجراء التجارب عليها والاختبارات المتصلة بالبحث، وعليه كلما كانت العينة مختارة بشكل صحيح تمثل عموم مشكلة البحث كانت النتائج المتوصل إليها قابلة للتعميم على كل عناصر مشكلة البحث.

-ثالثا :قابلية الإثبات ينبغي أن يكون البحث قابلة للإثبات في كل الأوقات وعملية تقديم البرهان ترتبط بمصداقية البحث والدقة في نتائجهم بالإضافة إلى قابلية تكرار النتائج نفسها إذا ما وعدت التجربة في نفس الظروف فقابله البحث لإثبات تتطلب شمولية المعلومات المستخدمة فيه وتلقته.

-رابعا : قابلية التنبؤ تحمل نتائج البحث العلمي في طياتها عنصر التنبؤ بما ستؤول إليه الظاهرة موضوع البحث مستقبلا، وإمكانية التنبؤ إجمالا في العلوم الطبيعية أكثر دقة منها في العلوم الاجتماعية فهذه الأخيرة تتأثر عادة بتغير ظروف الزمان والمكان.

-خامسا :الاعتمادية كل خطوة في البحث العلمي تعتمد على الخطوة التي سبقتها وكل خطوه هي أساس المرحلة اللاحقة، فهناك تسلسل منطقي ما بين خطوات البحث فلا يستطيع الباحث إن يصل إلى نتائج إلا من خلال جمع البيانات وتحليلها.[17]

-سادسا:الموضوعية أي التجرد عن الهوى الذاتي في البحث وفي عرض النتائج وتعتبر من أهم خصائص البحث العلمي، وتتجلى الصفة الموضوعية من خلال تطبيق الوسائل العلمية على البحث استخدام المادة واستقرارها ومعالجتها بشكل يقود الباحث إلى الحقيقة المنزهة عن الهوى المؤيدة بالحجج والأسانيد العلمية.

-سابعا:التكرار والتعميم يهتم الاستقصاء العلمي في المقام الأول بالتعميم وتعريف الخصائص العامة وأنماط السلوك المشتركة بين الأشياء والأحداث التي تتم ملاحظتها بعدم انفراد و بشكل موضوعي.

-ثامنا :التصنيف أي تصنيف الظاهرة علميا بناء على دراستها وفق قواعد منهجية كتصنيف السلوك الإنساني في علم الإجرام.

-تاسعا : اليقين يقصد به إسناد الحقيقة العلمية على مجموعة كافية من الأدلة الموضوعية واليقين العلمي هو اليقين المستند إلى أدلة محسوسة وهو ليس مطلقا لا يتغير لأن العلم لا يتسم بالثبات ولا يعترف بالحقائق الثابتة بحكم طبيعتها المتغيرة.

-عاشرا التراكمية يقصد بها استفادة الباحث ممن سبقه من الباحثين فهو بمنهجه وخطواته يواصل مسيرة من سبقه، وكل معرفة علمية جديدة هي أضافه إلى حقيقة علمية سابقة مرتبطة بفترة زمنية معينة.[18]

-احد عشرا: التجريد والقياس الكمي يحتكم الباحث بتفكيره إلى استخدام لغة الكم للظاهرة العلمية، فيعطيها حجما كميا إذا فالبحث العلمي يحول الحقائق العلمية إلى أحكام كمية.

---

[17] محفوظ جودة - أساليب البحث العلمي في ميدان العلوم الإدارية - دار زهران للنشر- دون ذكر بلد النشر- سنة 2006- ص25-26

[18] رجاء وحيد دويردي -البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية- الطبعة الأولى -دار الفكر المعاصر- بيروت لبنان –سنة 2000-ص 70-71.

-**أثنا عشرا: التنظيم** يستند التفكير العلمي إلى منهج معين في طرح المشكلة ووضع الفروض والبرهان بشكل دقيق ومنظم، فالعلم منهجية تبدأ بالملاحظة ثم وضع الفروض واختيارها وتجريبها وصولا إلى النتائج.

-**ثلاثة عشرا :الدقة** وهي سمة يجب أن تلازم البحث العلمي وتشمل في جوهرها جميع السمات السابقة ابتداء من بدء التفكير المتميز بالدقة إلى تحديد المشكلة وتحليلها وصولا إلى النتائج.[19]

-**الفرع الثاني : أهداف البحث العلمي.** تتلخص أهداف البحث العلمي في تحقيق ما يلي:

-**أولا: الوصف** تسعى البحوث العلمية إلى تحقيق أهداف وصفيه تتمثل في اكتشاف حقائق معينة، أو وصف واقع معين بحيث يقوم الباحث بجمع المعلومات من خلال تفسير الظواهر وصياغة الفرضيات.

-**ثانيا: التنبؤ** يركز البحث العلمي الذي يهدف إلى التنبؤ على وضع تصورات واحتمالات إلى ما يمكن أن يحدث في المستقبل لبعض الظواهر من حيث تطورها واختلاف ظروفها

-**ثالثا: التفسير** يعمل البحث الذي يهدف إلى تقديم شرح ظاهرة معينة على توضيح كيف ولماذا تحدث هذه الظاهرة ويسعى إلى معرفة لماذا تحدث هذه الظاهرة.

-**رابعا:التقويم** يهدف البحث العلمي إلى تقويم الظاهرة والتعرف فيما إذا تم تحقيق أهدافها المنظمة وبرامجها، والتأكد من نتائجها سواء كانت متوقعة أو مقصودة أو غير متوقعه وغير مقصودة.

-**خامسا:الدحض** لا تستطيع الكثير من البحوث العلمية الجزم بقبول فرضية معينة ولذلك يسعى البحث العلمي إلى البحث في رفض فرضية بحثية مع قبول أخرى.

[19] المرجع السابق – ص72-73.

-سادسا: التثبت يهدف البحث العلمي إلى التثبت من حقيقة موضوع سبق دراسته من قبل باحث آخر ،أو بموضوع لم يسبق دراسته من قبل من اجل تحصيل نتائج متوافقة على الدوام باختلاف طبيعة البحث وظروفه.[20]

يرى البعض الأخر من العلماء أن أهداف البحث العلمي تختلف باختلاف انواعه وتخصص الباحثين ،فهناك من يرى أن للبحث العلمي سبعة أهداف عموما هي اختراع معدوم، وإكمال ناقص، وشرح مبهم ،وتهذيب مطول ،جمع متفرق ،و ترتيب مختلط، وتصويب خطأ ،وقد يكون للباحث أكثر من هدف من بين الأهداف المذكورة من خلال بحثه.

ويهدف في البحث العلمي عموما إلى تحقيق عدة أهداف هي:

-زيادة المعرفة في كل المجالات العلمية سواء كانت ذلك في العلوم الطبيعية أو الاجتماعية والإنسانية.

-حل المشكلات الاجتماعية و الإنسانية و الاقتصادية والإدارية والسلوكية والعلمية.

- إحراز تقدم في مجال النظريات واكتشاف الحقائق العلمية

-تزويد متخذي القرار سواء في الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية بأسلوب علمي سليم يمكن الاعتماد عليها باتخاذ القرارات الحاسمة

-تفسير الظواهر التي تجري في بيئة الإنسان ومحاولة إيجاد العلاقات بينها وبين الظواهر الأخرى على أساس مبدأ السببية.[21]

أما من الناحية الأكاديمية يمكن القول انه البحث العلمي في المجال القانوني هو وسيلة إكساب الطالب الأسلوب والطريقة العلمية والمنطقية في التعامل مع المواضيع القانونية رغم تعددها وتشعبها، وبلغة بسيطة نقول إنها تهدف إلى:

[20] محمد بكر نوفل فريال و محمد ابو عواد- التفكير والبحث العلمي- الطبعة الأولى- دار المسيرة للنشر والتوزيع- عمان – الأردن-سنة 2010-ص 187-188.

[21] محفوظ جودة مرجع سابق ص 27.

- تعليم الطالب كيف يبحث عن المعلومات وكيف يعرضها وكيف يناقشها وكيف يكتبها ويعرضها وذلك للتمكن من تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز مدى قدرة استيعاب الطالب للمعلومات النظر التي يدرسها ويتلقاها في المحاضرات وكيفية التعبير عنها وفقا لأهداف السؤال المطروح.

- تعويد الطالب على ترتيب وتنظيم أفكاره وعرضها بشكل منسق و متسلسل ومنطقي.

- تدريب الطالب على الأسلوب القانوني في ألكتابه القائم على الدقة والاختصار والوضوح وعدم التكرار وإبعاده عن السطحية والأسلوب السردي الوصفي البسيط.[22]

-المطلب الرابع: الباحث العلمي و صفاته- العنصر البشري و البحث العلمي.

يمثل العنصر البشري الباحث القلب النابض والمحرك الأساسي لمختلف مراحل البحث العلمي فهو من يقوم بالتخطيط لمختلف مراحل البحث، بالإضافة إلى تنظيمها وتنفيذها وتوجيهها، وصولا إلى النتائج التي تترجم في صورة علمية منطقية تجاه مشكلة البحث.

وباعتبار البحث العلمي عملا ذو طبيعة خاصة فإنه لابد من مراعاة مجموعة من الصفات التي يجب أن تتوفر في شخص الباحث أو في شخص الطالب الباحث، لأجل تجسيد الخطوات المنهجية التي تسمح بمعالجة مشكلة البحث معالجه وفق الضوابط العلمية المتعارف عليها ،التي تمكننا من الوصول إلى نتائج موثوقة فلا يمكن لكل طالب أن يكون باحثا ناجحا ولو كان ناجحا ومتميزا خلال فصول المقررات الدراسية، فالباحث يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الخصائص منها المثابرة والرغبة وحبهم الاطلاع والميل إلى البحث وهي خصائص لا يمكن أن نجدها عند الجميع ومن المتعارف عليه أن أبرز الصفات التي تميز شخص الباحثة هي :

[22] صالح طليس- مرجع سابق -ص25.

1-الرغبة: هي ذلك الدافع الذاتي الذي يدفع بشخص الباحث لبذل الجهد وتحمل الصعاب في سبيل معالجه مشكله معينه ويقال انه إذا خدمتها الرغبة تراجع العمل وإذا انعدمت الرغبة استحال العمل.

2-الأمانة العلمية والنزاهة: ويقصد بها الفهم الصحيح لآراء الآخرين وعدم الاتكال على الغير أو سرقة مجهودهم والابتعاد عن اقتباس أقوال الغير دون الإشارة إليها.

3-الموضوعية: أي أن يكون للباحث هدف وهو الوصول إلى حقيقة المشكلة محل الدراسة بعيدا عن مظاهر التحيز لأي رأي أو تصور ذاتي.

4-المعرفة والثقافة الواسعة: هي ما يمكن الباحث من الانطلاق والاندفاع نحو مجال البحث لأنه في غياب ذلك يستحيل الإحاطة بجوانب الموضوع.

5- الفضول المعرفي: لابد آن يتمتع الباحث العلمي بصفة الفضول المعرفي وهو ما يجعله دائما في حالة تتبع لكل الظواهر والمستجدات المتصلة بموضوعه واختصاصه، تواقا إلى فهمها وتحديد مفهومها وتفسير أسبابها وتحديد علاقتها ومدى ارتباطها بغيرها، ولابد أن يرتبط ذلك الفضول المعرفي بحاله الحماس الدائم الذي يسمح له بمواصلة العمليات المعرفية.[23]

6- الصبر: إن السير الصحيح على طريق العلم يتطلب صبرا كبيرا في كل مراحل البحث المعرفي، فهو جهد شامل يستهلك الوقت والجهد وعدم الافراط في المبذول من الجهد والوقت تجنبا لإهدار الطاقات وبذلك لا يكتمل تحقيق الهدف المعرفي إلا من خلال صبر الباحث واجتهاده في تجسيد كل خطوات البحث مع تجنب العجلة والتسرع الذي قد تعيده إلى نقطه الصفر مرة أخرى، فالاستعجال المفرط في تجسيد أي خطوه قد يؤدي بالباحث إلى العودة إلى نقطه البداية كما أن عدم تحمله لمشاق وصعوبات البحث، قد يؤدي به إلى التخلي عنه قبل استكمال مراحله، وبالتالي فان الصبر من أهم صفات الباحث لأنه سنده المعنوي خلال تلك الفترة .[24]

---

[23] زينب الاشوح- طرق وأساليب البحث العلمي وأهم ركائزه -الطبعة الثانية- المجموعة العربية للتدريب والنشر- القاهرة مصر-ص 22.

[24] زينب الاشوح-مرجع سابق- ص 25.

7-**العقل المنظم:** يحتاج الباحث إلى أفكار مرتبه ومنظمة يديرها في ذهنه تسمح له بالبحث في الموضوع بشكل منطقي انطلاقا من إشكالية البحث وصولا إلى نتائجه.[25]

8-الموضوعية: يقصد بها الابتعاد كل البعد عن القناعات المسبقة أو التوجهات الفكرية المغلوطة كتصغير أراء غيره من غير دليل، أو تمجيد أراء الغير، فعلى البحث الابتعاد عن كل ما يؤثر عليه وعلى رأيه وبما يجعله يحيد عن الموضوع و طرحه العلمي.

9-الأمانة العلمية: يجب على الباحث أن يكون أمينا في نقله فلا يقطف من كلام غيره ما يخدم فكرته، فعليه أن يشير إلى كل اقتباس أو نقل معلومة أو فكره من خلال ذكر مصدرها وإلا اتهم بالسرقة العلمية.

10-احترام الرأي المخالف: من خلال الابتعاد عن الحكم والتجريح في آراء المخالفين فعلى الباحث احترام غيره في مجال بحثه واعتباري رأيه صحيحا يحتمل الخطأ ورأي غيره خطأ يحتمل الصواب.

11-التواضع وعدم التعالي : على الباحث أن يكون متواضعا في مجال بحثه، فعليه أن يتقبل فكره انه بحاجه إلى التوجيه والنقاش من اجل الاستفادة من جميع الآراء التي قد تخدم بحثه، مع التريث وعدم التسرع والوفاء لمن يمد له يد العون مهما كان نوعه في مجال بحثه.

12-التحكم في اللغة وقواعدها : مع القدرة المناسبة على التعبير وصياغة المعاني والأفكار واختيار الجمل والألفاظ كما يشترط أن يكون لديه إلمام لا باس به باللغة الأجنبية التي تمكنها ملف الاطلاع والاستفادة مما كتب حول بحثه بلغات أخرى.

13-الشك والتريث والحذر :تجاه ما يطرح أمامه من معارف وآراء و نتائج واستنتاجات فعلى الباحث نقد و تحليل و تفسير كل ذلك قصد استخلاص النتائج والوصول إلى الحقائق العلمية الموضوعية بدل نقلها نقلا خاطئا بدعوى الموضوعية و الحياد.[26]

[25] حسين نزار فضل الله- مختصر قواعد كتابه البحث -الطبعة الأولى- دار الهادي -بيروت -لبنان سنة 2009- ص 37-38.

[26] نصر سلمان مرجع سابق ص19-20.

14-الوعي الكافي: بالمفاهيم الأساسية المستخدمة في منهج البحث العلمي وعدم الخلط بين المفاهيم بعضها ببعض ،فالخلط قد يؤدي إلى ادراك خاطئ للمتغيرات المسببة للظاهرة محل الدراسة وهو ما يؤدي بالضرورة إلى الخطأ في النتائج المتحصل عليها.

15-الدقة: يجب على الباحث أن يلتزم بضبط كل مصطلح وخطاب مستخدم في بحثه وان يستخدم الأسلوب الواضح المحدد الذي يدل على قصر المشكلة وطريقه معالجتها وطبيعة النتائج المتوصل إليها وفق مبدأ التخصص.[27]

-المبحث الثاني:الغرض من البحث العلمي و أنواعه.

أصبحت الحاجة إلى البحث العلمي في وقتنا الحاضر اشد منها في أي وقت مضى، حيث أصبح العالم في سباق للوصول على أكبر قدر ممكن من المعرفة التي تكفل الراحة والرفاهية للإنسان وتضمن له التفوق.

-المطلب لأول: الغرض من البحث العلمي.

بعد أن أدركت الدول المتقدمة أهمية البحث العلمي وعظم الدور الذي يؤديه، في التقدم والتنمية وأولته الكثير من الاهتمام وقدمت له كل ما يحتاجه من متطلبات سواء كانت مادية أو معنوية حيث أن البحث العلمي يعتبر الدعامة الأساسية للاقتصاد والتطور والبحث العلمي يعد ركنا أساسيا من أركان المعرفة الإنسانية في ميادينها كافة ، كما يعد السمة البارزة للعصر الحديث ، فأهمية البحث العلمي ترجع إلى أن الأمم أدركت أن عظمتها وتفوقها ترجع إلى قدرات باحثيها العلمية والفكرية والسلوكية.

وتزداد أهمية البحث العلمي بازدياد اعتماد الدول عليه، و لاسيما المتقدمة منها لمدى إدراكها لأهميته في استمرار تقدمها وتطورها، وبالتالي تحقيق رفاهية شعوبها والمحافظة على مكانتها

[27] .نجلاء محمد إبراهيم بكر- أساسيات التفكير المنطقي والبحث العلمي -منشورات أكاديمية طيبة - القاهرة - مصر –سنة 2019- ص 34-35

ومن خلال قراءتنا لمختلف الدراسات حول البحث العلمي نوجز أهم النقاط المبرزة لأهمية البحث العلمي فيما يلي:

- يهدف البحث العلمي إلى إنتاج المعرفة وهي أساس تطور ورقي المجتمع
- البحث العلمي يعطي ويجيب على كل التحديات الداخلية والخارجية التي تتعرض لها الأمم
- يطور البحث العلمي الاستعدادات العلمية ويكون شخصية الباحث ذاته ويكسبه ملكة التفكير، كما يساهم على التدريب على الطرائق والتقنيات البحثية.
- يساهم البحث في تطوير المعارف العلمية وتجديدها وإغناء زادهم المعرفي
- يساعد على إضافة المعلومات الجديدة وإجراء التعديلات للمعلومات السابقة بهدف استمرار تطورها.
- يفيد في التغلب على الصعوبات التي تواجهها الممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- يطور العملية التجديدية التي تمارسها الأمم والحضارات لتحقيق واقع علمي يحقق سعادتها ورفاهيتها ، أي يعمل على إحياء الأفكار وتحقيقها تحقيقا علميا دقيقا وبالتالي تطويرها للوصول إلى اكتشافات جديدة تسمح بفهم الماضي في سبيل انطلاقة جديدة للحاضر ورؤيا استشرافية للمستقبل.
- النهوض بالاكتشافات والنشر المتكامل وتوظيف المعلومات الجديدة في خدمة المجتمع.
- يسمح البحث العلمي بإحداث تراكم معرفي للباحثين ما يمنح لهم إغناء زادهم المعرفي واستثماره في إنتاج المعارف .
- البحث العلمي كممارسة يمنح له الشعور بنوع من التحدي من كثير من القيود السياسية والإيديولوجية لمواجهة التحديات.

- يساهم البحث العلمي في مواجهة كل التحديات الخارجية التي تقف في وجه تحقيق التنمية الشاملة .

- البحث العلمي أساس ترقية الباحثين، إضافة إلى أنه يعتبر موردا اقتصاديا واستثماريا في تحقيق الأرباح يفيد البحث العلمي في تصحيح بعض المعلومات عن الكون الذي نعيش فيه وعن الظواهر التي نعيشها ، كما يساهم في تقصي الحقائق التي يستفيد منها في التغلب عن بعض مشاكله كالأمراض ، والأوبئة ، وفي حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والسياسية ويفيد في تفسير الظواهر الطبيعية والتنبؤ بها عن طريق الوصول إلى تعميمات وقوانين عامة كلية .[28]

-المطلب الثاني: أنواع البحوث العلمية - نماذج مختارة.

تصنف البحوث العلمية عدة تصنيفات باختلاف منطلقاتها الفكرية واختصاصاتها العلمية ومجال دراستها وغاياتها وسنحاول أن نستعرض أهم التصنيفات المقترحة في مجال البحوث العلمية وذلك بحسب طبيعتها.

تصنف البحوث العلمية بحسب طبيعتها إلى ثلاثة أنواع إلى ثلاثة أنواع وهي البحوث الأساسية النظرية والبحوث التطبيقية والبحوث الأكاديمية.

-الفرع الأول : البحث العلمي النظري(الأساسي) : يستهدف هذا البحث الوصول إلى المعرفة من اجل المعرفة النظرية فقط دون أن يكون هناك تطبيق مقصود أو هدف تطبيقي محدد فالبحث العلمي النظري يقوم به الباحث فقط من أجل الإحاطة بالحقيقة العلمية وتحصيلها دون النظر إلى التطبيقات العملية له ويمكن عرض البحث النظري فقط في الوصول إلى المعرفة المتعلقة بالحقيقة إشباعا لغريزة حب الاستطلاع والطموح العلمي والباحث العلمي في إعداد البحث النظري لا يكون مهتما بالتطبيقات العملية إذا فالبحث العلمي النظري هو الذي يتنأول الموضوعات والأفكار العلمية الأدبية والاجتماعية تحت وصف العلوم الإنسانية التي يحقق

[28] محمد قويدري - "واقع وآفاق أنشطة البحث والتطوير في بعض البلدان العربية" - وقائع الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة -كلية العلوم الاقتصادية والتسيير- جامعة ورقلة - 10 مارس 2004 - ص170.

البحث في موضوعها فوائد نظرية واضحة بعيدا عن الفوائد التطبيقية ولا يعني ذلك الابتعاد عن إيجاد الحلول لمشكلة معينة يعاني منها المجتمع فالبحث النظري يستهدف تسخير نتائجه لخدمة حل للمشكلات من خلال عرضها وتقديمها لمن يستخدمه تطبيقيا.[29]

البحوث الأساسية هي البحوث التي تجرى بالدرجة الأولى من اجل الحصول على المعرفة بحد ذاتها وتعرف باسم الأساسية وهي بحوث هادفة إلى إضافة علمية ومعرفية كما تهتم بالإجابة على تساؤلات نظرية ودوافعها هو الوصول إلى الحقيقة وتطوير المفاهيم النظرية وتكون في العادة هادفة إلى حل المشكلات الفكرية ذات الطبيعة النظرية بالدرجة الأولى وهي من أهم أنواع البحوث في مجال الدراسات القانونية فيما يتعلق بمشكلات البحث الخاصة بفلسفة القانون.

ويمكن أن تكون البحوث النظرية تطبيقية في آن واحد فما يتوصل إليه من نتائج نظرية يمكن تطبيقها في مجال الأبحاث التطبيقية بشكل يخضع مطابقة النتائج المتوصل إليها نظريا مع ما هو موجود واقعي.[30]

-الفرع الثاني: البحوث التطبيقية. يكون الغرض الأساسي منها والمباشر هو تطبيق المعرفة العلمية المتوفرة أو التوصل إلى كم من المعرفة التي لها قيمة وفائدة علمية في حل المشكلات الآنية الملحة ،هذا النوع من البحوث تكون قيمته في قدرته على حل المشكلات الميدانية وتطوير أساليب العمل في المجالات التطبيقية كالصحة والزراعة والصناعة. [31]يقوم البحث التطبيقي بإيجاد الحلول لمختلف المشكلات التي تهم المجتمع، كمشاكل الإنتاج، الخدمات، وسائل تقنية، كما توجه البحوث التطبيقية إلى استثمار وتطوير نتائج البحوث الأساسية لخدمة الإنسان وهذا النوع من البحوث يمكن أن يجرى في كليات الهندسة، الزراعة، الطب، وغيرها.ويقدم البحث العلمي التطبيقي في الجامعات، معارف جديدة يمكن توظيفها والاستفادة منها، وقد يعطي منتجا جديدا أو يبتكر خدمة جديدة.[32]

---

[29] غازي عناية -البحث العلمي منهجية إعداد البحوث والرسائل الجامعية -الطبعة الأولى- دار المناهج للنشر والتوزيع- عمان الأردن -سنة -2014 -ص 87.

[30] محمد سرحان علي المحمودي-مرجع سابق- ص27

[31] زكي جمعه- المعرفة والبحث العلمي- دار الفارابي للنشر والتوزيع- بيروت- لبنان -سنة2017 -ص 72.

[32] محمد قويدري-مرجع سابق- ص170.

فهي تلك البحوث التي تهدف إلى إصدار واتخاذ قرارات محددة تعرف باسم البحوث التطويرية أي التي تطور من أدوات أو برامج تطبيقية كما تعرف أيضا ببحوث الفعل بما أنها تهدف إلى معالجة مشاكل آنية من اجل الوصول إلى حل مناسب له ويتميز البحث التطبيقي بأنه سهل في إجراءاته لا يحتاج إلى أجهزة أو أدوات خاصة أو مختبرات من اجل إجراءه كما انه يمكن ان يجرى من قبل الباحثين غير المتخصصين في المجال وعادة ما يحقق نتائج تكون فوائدها ملموسة في معالجة المشكلات محل الدراسة .[33]

-الفرع الثالث: البحوث الأكاديمية: وهي البحوث التي تجرى في الجامعات والمعاهد والمؤسسات الأكاديمية المختلفة سواء من قبل الطلبة الباحثين أو من قبل طلبة الدراسات العليا أو من الأساتذة الباحثين وذلك أثناء فترة التكوين الأكاديمي ومراحل البحث العلمي المتصلة بها وتصنف هذه البحوث عموما إلى:

-أولا :بحوث جامعية أولية: تكون أقرب في شكلها إلى التقارير يتكفل بانجازها الطلبة الباحثون في مراحل التدرج وما بعد التدرج بطلب من الأستاذ أو كمبادرات شخصية من قبلهم في إطار تكوينهم العلم لا يتوقعوا من هذه البحوث الوصول إلى معرفه جديدة بل الهدف منها هو تطوير قدرات الطالب في الاعتماد على نفسه وتطوير مهاراته في مجال جميع المعلومات وتحليها وهي مرحله تدريبيه تهيئ الطالب للقيام ببحوث أكثر عمقا كمذكراتي الماستر واطروحة الدكتوراه

-ثانيا : بحوث الدراسات العليا: وهي البحوث التي يقوم بها طلب الباحثون في مراحل الدراسات العليا نذكر منها أطروحة الدكتوراه التي تتسم بالعمق المعرفي والعلمي وأصالة المشكلة المطروحة للدراسة وثقل الفرضيات المتصلة بها فهي تعالج مشكله يتولى الطالب الباحث معالجتها بشكل علمي منهجي يهدف إلى أضافه جديدة في عالم المعرفة والبحوث الأكاديمية عموما اقرب ما تكون إلى البحوث النظرية الأساسية من كونها تطبيقيه فنتائجها يمكن الاستفادة منها ميدانيا وتجريبيا ولكن بعد التأكد منها من خلال مناقشتها.

---

[33] محمد عبد العال النعيمي -طرق مناهج البحث العلمي -مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع- عمان -الأردن -سنة 2015 -ص35.

وعلى غرار البحوث الأكاديمية هناك بحوث أخرى غير أكاديمية تنفذها بعض المؤسسات والدوائر أو المرافق العامة المختلفة تهدف إلى معالجه مشكله أو تحدي يعرقل سيرها يقوم بها احد الموظفين بشكل يكون اقرب إلى البحث التطبيقي.[34]

كما أن هناك تقسيما آخر للبحوث وفق الاستخدامات أو حسب أسلوبها نذكر منها **البحوث الوصفية** التي لا تهدف إلا لوصف الظاهرة وجمع الحقائق والمعلومات عنها **والبحوث التاريخية** التي تصف الأحداث وتسلسلها زمنيا من الماضي إلى الحاضر من خلال تفسير ما حصل في الماضي لفهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، أما البحوث التجريبية فهي البحوث التي تجرى في المخابر العلمية والتي تنطلق من الفروض تهدف إلى التحقق من صحتها أو عدمها، كما يقترح العلماء أيضا تقسيما آخر للبحوث في شكل **بحوث كاملة** أي التي ترمي إلى حل المشاكل والمواضيع حلا علميا شاملا، وبحوث **علمية غير كاملة** الهدف منها جمع معلومات سريعة عن الموضوع وعرضها من أجل التفكير في موضوع محدد، بالإضافة إلى **البحوث الاستكشافية** والاستطلاعية التي تهتم بالمواضيع الجديدة مبهمة المعالم إضافة إلى ما يعرف بالبحوث الحتمية والتطويرية وغيرها من البحوث الأخرى التي تهدف إلى خدمة المجتمعات كل حسب طبيعة المشكلة المعروضة للنقاش.[35]

-المحور الثاني: مناهج البحث العلمي و استخداماتها في مجال العلوم القانونية.

ابتداء من عصر النهضة الأوربية أصبح للمنهج معنى في صورة القواعد العامة المصاغة من أجل الوصول إلى الحقيقة في العلم وهو وسيلة لتحقيق هدف وطريقة محددة لتنظيم النشاط المؤدي للكشف على الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة.

ويعتبر ابن خلدون مؤسس المنهج العلمي بحيث اقترن اسمه بالمنهج العلمي للبحث في العلوم الإنسانية لعدة قرون قبل بروز علماء الغرب مثل إميل(دوركايم و أوغست كونت)، فهو يعد بحق أبا المنهجية العلمية في حقول العلوم الإنسانية وواضع أركانها وقواعدها ،فالتاريخ الذي كان

[34] محمد سرحان علي المحمودي- مرجع سابق- ص 32.
[35] زكي جمعة -مرجع سابق- ص 84-85

قبله أدبا وأساطير، أصبح مع ابن خلدون علم مشيع ينير ربوع الفكر الإنساني ، لتلي بعد ذلك المرحلة العلمية المعاصرة التي كرست الثورة العلمية التي تستند إلى المنهج التجريبي الذي أرسى قواعده العالم البريطاني "فرنسين بيكون" في كتابه القانون الجديد وتولى الفيلسوف الفرنسي "أوغست كونت"، صياغة هذه النظرية وهي تتجه إلى إقرار قواعد التجربة العلمية وقد جاءت هذه النظرية كرد فعل مباشرة لاستبداد الكنيسة فحررت العقل من جميع القيود الدينية، وإقصاء العامل الديني نهائيا من مجال الفكر والعلم ولقد طغت هذه النظرية على جميع أوجه الحياة الاجتماعية وتفرعت منها اتجاهات تنظر حقول المعرفة في نطاق العلوم الإنسانية ومنها النظرية الوضعية القانونية.

تعتبر العلوم الاجتماعية و الانسانية مثل (علم الاجتماع –علم السياسة و القانون -علم النفس-علم الاقتصاد) ميدان أصيلا وأساس تطبيق مناهج البحث العلمي مثل بقية العلوم الأخرى الطبيعية والرياضية والطبية وبدأ تطبيق المناهج العلمية في البحث عليها عارض بعض العلماء والفلاسفة استخدام المناهج العلمية في هذه العلوم وحصرها في العلوم التجريبية وأهم الفوارق التي من اجلها استبعد العلوم الاجتماعية عن طريق المناهج العلمية هي:

• عدم وضوح ودقة المصطلحات المستعملة في العلوم الاجتماعية، فهي مرنة في حين نجد السمة المستعملة في العلوم الطبيعية أن مصطلحاتها ثابتة وجامدة الأمر الذي يكسبها الدقة والوضوح.

• تعقد الظواهر الاجتماعية وتشابكها،لأن الظاهرة ترتبط بكثير من العوامل الجانبية وكله متشابهة ومتداخلة ويصعب فك أجزاءها وبالتالي لا نصل إلى نتائج مضبوطة.

• صعوبة إجراء التجارب على الظواهر الاجتماعية وصعوبة الوصول إلى قوانين اجتماعية ثابتة نظرا لشدة تغير الظواهر الاجتماعية المستمرة.

• صعوبة حذف العامل النفسي الذاتي في الدراسات الاجتماعية لكون الإنسان هو عنصر من عناصر الظاهرة المدروسة فهو الخصم والحكم في نفس القضية مما يجعل البحوث لا تتسم بالحياد والموضوعية.

• بينما يرى أنصار استخدام المناهج العلمية في بحث علوم الاجتماعية غير ذلك وعلى رأسهم الفرنسي" إميل دوركايم" حيث أكدوا أن للظاهرة الاجتماعية وجود حقيقي ويمكن دراستها على أنها شيء من أشياء، وأنه يمكن استبعاد العامل النفسي والذاتي في هذه الدراسات، فالظاهرة لا تتصل بالفرد بل يمكنه الاستقلال في قراراته، غير أن ذلك لا يزال يثير جدلا لوجود عوامل ثلاثة مؤثرة في الباحث وهي (عامل المجتمع، عامل مركز البحث العلمي، الذي ينتمي إليه الباحث، عامل يتعلق بالباحث نفسه والوسط الثقافي، والديني).

إن الاستفادة من معطيات العلوم الاجتماعية في دراسة القانون من أجل اكتشاف الظواهر وتفسيرها والتنبؤ بها ومن ثمة فإن علم القانون يخضع إلى مناهج البحث العلمي التي تطبق على باقي العلوم الاجتماعية مع نوع من التخصص و التكييف والملائمة وما يتناسب وخصوصيات العلوم القانونية كما أن مناهج البحث العلمي تختلف قائمتها من علم لآخر في عددها وأنواعها وعلى العموم يمكن حصر مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية في :

-المبحث الأول: مناهج البحث الأساسية.

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى المناهج المعتمدة من قبل الباحثين في مجال القانون بشكل شائع، وعليه فقد تم تقسيمه إلى؛ ثلاث مطالب، حيث تناول المطلب الأول المنهج الإستقرائي، والمطلب الثاني تنأول المنهج الإستنباطي، والمطلب الثالث تنأول المنهج التاريخي.

-المطلب الأول: المنهج الاستقرائي-التأصيلي-

يتمثل المنهج الاستقرائي في السير من الخاص إلى العام كما يشمل الاستقراء مختلف الاستنتاجات العلمية المستندة على الملاحظة أو التجريب، ويقصد بكلمة استقراء بحسب ترجمة

الكلمة اليونانية "Enay Wyn" التي تدل على حركة العقل للقيام بعمليات هدفها الوصول إلى قانون أو قاعدة كليه عامه تحكم الفروع والتفاصيل التي تم إدراكها من قبل الأفراد.[36]

-الفرع الأول : تعريف المنهج الاستقرائي .يقصد بالاستقراء وفق ما ذهب إليه "أرسطو" تحت مسمى "الايباجوجيا" ، انه الحكم على الكل بما يوجد في الجزء، فهو عمليه تقوم على التعميم ينتقل الباحث من دراسة بعض جزئيات الظواهر بغيه الكشف عن العلاقات التي تجمع بينها، ليصل بتلك المعرفة إلى وضع قوانين عامة تحكم مبدأ الكلية فوظيفة الاستقراء هي تيسير الحصول على المعرفة العلمية لأن إدراك العلل والأسباب للظواهر و معرفة القوانين التي تخضع لها، يعني إمكانية التنبؤ بعودتها متى تحققت الشروط التي أدت إلى وجودها من قبل.[37]

يهتم هذا المنهج باستقراء الأجزاء ليستدل منها على حقائق تعمم على الكل، باعتبار أن ما يسري على الجزء يسري على الكل، فجوهر المنهج الاستقرائي هو الانتقال من الجزئيات إلى الكليات أو من الخاص إلى العام.[38]

والاستقراء هو الطريق نحو تكوين المفاهيم والوصول إلى التعميمات، عن طرق الملاحظة ودراسة الفروض والبراهين وإيجاد الأدلة ، والمنهج الاستقرائي معروف بهذا الاسم في مجال العلوم الطبيعية، و العلوم الاجتماعية كعلم الاقتصاد وعلم الاجتماع، وفي مجال العلوم القانونية يعبر عن المنهج الاستقرائي عادةً بالمنهج التأصيلي، ولعل أهم مجالاته ما يتعلق باستقراء اتجاهات أحكام القضاء في موضوع معين لبيان القاعدة التي تحكم الموضوع.[39]

---

[36] محمد عبيدات ومحمد ابو زهر- منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات- دار وائل للطباعة والنشر -عمان الأردن -سنة 1999-ص 48.

[37] فرج الله عبد الباري- مناهج البحث وآداب الحوار والمناظرة -الطبعة الأولى-دار الآفاق العربية- القاهرة –مصر-سنه - 2004 -ص46.

[38] -أحمد عبد الكريم سلامة- الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية،-الطبعة الأولى- دار النهضة العربية- القاهرة- سنة 1999- ص 35- 34.

[39] جابر جاد نصار- أصول وفنون البحث العلمي- الطبعة الأولى- دار النهضة العربية- القاهرة- مصر- سنة 2002- ص 37.

-الفرع الثاني: أنواع الاستقراء و خطوات تطبيقه. قسم "أرسطو" الاستقراء إلى نوعين هما:

أولا : الاستقراء الكامل وهو استقراء يقيني يقوم على ملاحظه جميع مفردات الظاهرة موضع البحث، قبل إصدار الحكم الكلي على مفردات الظاهرة، وهو اقرب إلى الاستنباط لأنه يدفع بالباحث إلى استقراء كامل العناصر وملاحظه كافه عناصر الظاهرة قبل الوصول إلى النتيجة.

ثانيا : الاستقراء الناقص هو استقراء غير يقيني بحيث يقوم الباحث بدراسة بعض المفردات لظاهرة الدراسة، ثم يقوم بتعميم النتائج المتوصل إليها على الكل فهنا ينتقل من المعلوم إلى المجهول.[40]

يطبق المنهج التأصيلي من قبل الباحث من خلال المراحل التالية : مرحلة تقصي وفحص ظاهرة معينة، ومرحلة وصف تلك الظاهرة وتفسيرها، والانتقال من المظاهر الخارجية للظاهرة محل الدراسة إلى مظاهرها الداخلية، وإيجاد العلاقة بين السبب والمسبب، لينتهي إلى تقرير الحقيقة العامة التي تحكم تلك الظاهرة.

-الفرع الثالث: استخدم المنهج الاستقرائي في مجال البحث القانوني. عندما يريد الباحث وضع نظرية جديدة لمجموعه من التطبيقات المتشابهة التي لا تجمعها قواعد عامة تحكمها، فمثلا الواقعة المادية موضوع له تطبيقات كثيرة كالعمل غير المشروع والإثراء على حساب الغير بلا سبب ، والقرابة والجوار والقوه القاهرة وعلى الرغم من أهمية هذه التطبيقات وكثره المشاكل التي تثار يصددها في العمل، فان الفقه لم يهتدي إلى وضع نظرية عامة تنظمها على اختلاف أنواعها على نحو ما فعل بالنسبة إلى التصرفات القانونية، فإذا أراد باحث أن يضع نظريه عامه تحكم الوقائع المادية المختلفة فعليه أن يستعين بالمنهج التأصيلي فيجمع التطبيقات المتشابهة ويضعها لها قاعدة عامه تحكمها ثم يربط بينها في منظومة واحده يخرج منها بنظريه هامه تحكم جميع تطبيقات الواقعة المادية.[41]

-المطلب الثاني:المنهج الاستنباطي-التحليلي.

[40] محمد سرحان علي محمودي -مرجع سابق -ص73.
[41] أيمن سعد سليم -أساسيات البحث القانوني- الطبعة الثانية -دار النهضة العربية -القاهرة –مصر- سنه 2010- ص 39.

يعتبر المنهج الاستنباطي من المناهج الأكثر شيوعا من حيث استعماله في البحوث العلمية القانونية ذات الطابع الأكاديمي ، و سنستعرض أهم أسس تطبيقه و مبادئه وفق مايلي.

-الفرع الأول: مفهوم الاستنباط. الاستنباط هو انتقال الذهن من قضية أو عدة قضايا تعرف بالمقدمات إلى قضية أخرى هي النتيجة وفق قواعد المنطق، فهو قائم على مبدأ المقدمات المسلم بها بصفة نهائية أو مؤقتة التي تنتج عنها بالضرورة نتائج يمكن تعميمها وتطبيقها على أرض الواقع .[42]

المنهج الاستنباطي عكس المنهج الاستقرائي، فالباحث وفقاً لهذا المنهج يبدأ من الحقائق الكلية انتقالا إلى الحقائق الجزئية، والاستنباط هو الطريق لتفسير القواعد العامة والكلية وينتهي منها إلى استخلاص النتائج التي يمكن تطبيقها على الحالات النظيرة والمنهج الاستنباطي معروف في الدراسات القانونية بالمنهج التحليلي (ويفيد هذا المنهج في إعداد مشروعات الأحكام القضائية قبل النطق بها، حيث يوجب المنهج التحليلي أو الاستنباطي ذكر النصوص القانونية والسوابق القضائية التي يستند إليها منطوق الحكم، في مقدمة أو صدر الأسباب، ويليها ذكر العناصر الواقعية، وأخيراً منطوق الحكم، الذي يبنى على كل ما سبق، ويعد تطبيقاً له) .[43]

وفي هذا المنهج يلتزم الباحث بإجراء دراسة تحليلية معمقة لكل جزئية من جزئيات البحث، فلا يكتفي بعرض ما هو كائن، بل يتوجب عليه أن يتناول كل جزئية بالتحليل، وهذا يستلزم أن يطرح الباحث وجهة نظره الذاتية حين قيامه بإجراء التحليل اللازم، ويشترط في الباحث حين إتباع المنهج التحليلي أن تتوافر فيه الصفات التالية:

1- أن يكون مدققاً بمعنى ألا يهدر كلمة صغيرة أو كبيرة في الفكرة أو النص الذي يخضع للدراسة التحليلية، وهذا يستلزم من الباحث القراءة بعناية، وتمحيص الآراء والأفكار بتجرد وموضوعية.

[42] فرج الله عبد الباري-مرجع سابق ص 52.
[43] صلاح الدين فوزي- المنهجية في إعداد الرسائل والأبحاث القانونية- دار النهضة العربية- القاهرة- مصر- سنة 2000- ص 138 وما بعدها.

2- أن يكون مبدعاً بمعنى أن الباحث حين تناوله لقضية ما بالتحليل، يفترض فيه ألا يكون تقليدياً يقف عند المعاني الظاهرة، بل يجب فيه أن يصل إلى المعاني غير الظاهرة، فيحاول أن يقرأ " ما بين السطور " كي يكون بحثه إبداعيا.[44]

-الفرع الثاني : أسس المنهج الاستنباطي.

- يعتمد المنهج الاستنباطي على أسلوب الشرح من خلال التفكر والتأمل والتحليل، وينتقل من الكل إلى الجزء أو من العام إلى الخاص.
- الاستدلال العقلي والتفكر والقياس المنطقي للوصول إلى النتائج والحقائق العلمية.
- يستند الاستنباط إلى المسلمات والنظريات التي تسمح للباحث باستنباط ما ينطبق على مشكلة البحث فما يصدق على الكل يصدق على الجزء.
- الاستنباط منهج يبدأ من قضايا مبدئيا مسلم بها انطلاقا إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة دون الحاجة إلى التجربة.
- الاستنباط منهج يتناول العناوين والنظريات العامة بالتحديد ليتوصل إلى نتائجها فهو منهج يقوم على تفكيك القضايا إلى أجزاء.
- الاستنباط منهج يربط بين المقدمات والنتائج انطلاقا من الكليات إلى الجزئيات.[45]

وما نلاحظه هو إن التمييز بين المنهجين الاستقرائي أو التأصيلي، والمنهج الاستنباطي أو التحليلي، لا يعني القطيعة بينهما ، فمن ناحية أولى يلاحظ أن هذا التمييز تمليه طبيعة الأشياء، ذلك أن المنهج التأصيلي سابق على المنهج التحليلي، وهذا الأخير يبدأ عادة من حيث ينتهي الأول، فعندما توجد القواعد الكلية العامة يثور التساؤل حول إعمالها على الجزئيات والمسائل التي تدخل في مجال سريانها.

[44] أحمد شلبي-كيف تكتب بحثاً أو رسالة- مكتبة النهضة المصرية- القاهرة-مصر- سنة 1997- ص 43.

[45] محمد سرحان علي المحمودي- مرجع سابق- ص 75.

ومن ناحية أخرى فإنه ليس هناك ما يمنع من استخدام المنهجين معاً في ذات البحث العلمي، باعتبار أنه إذا كان المنهج التأصيلي هو الطريق نحو تكوين المفاهيم العامة والقواعد الكلية، فإن المنهج التحليلي هو الطريق الأساسي إلى تطبيقها واختيار مدى فعاليتها .[46]

-الفرع الثالث: تطبيقات المنهج الاستقرائي في مجال البحث القانوني. يمكن إتباع المنهج التحليلي في دراسة الظواهر الإجرامية المعاصرة في مجال قانون العقوبات،(كظاهرة الإرهاب الدولي، وخطف الطائرات، وغسيل الأموال، والاعتداء على برامج الحاسب الآلي، والإضرار بالبيئة)، لتقرير مدى إمكانية تجريمها في ظل القواعد الجنائية العامة والكلية القائمة، وما ينبغي أن تكون عليه لاستيعاب الظواهر الجزئية المذكورة.

وإذا كان المنهجان الاستقرائي والاستنباطي يمثلان الأساس للبحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، غير أنه غالباً ما يحتاج الباحث إلى مناهج أخرى تكميلية تعنى بأبعاد دراسية مختلفة وتساعد الباحث على إتمام بحثه، وهذه المناهج أكثر تطبيقاً في نطاق العلوم الإنسانية والاجتماعية وهي المنهج التاريخي، والمنهج المقارن.

-المطلب الثالث: المنهج التاريخي في مجال البحوث القانونية.

ما من شك في أهمية المنهج التاريخي في إطار الدراسات القانونية وغيرها من الدراسات الاجتماعية والإنسانية، ويستمد هذا المنهج أهميته من أهمية علم التاريخ نفسه، فالتاريخ سلسلة متصلة الحلقات، كما أن تاريخ الإنسانية يصل ماضيها بحاضرها ومستقبلها، فضلاً على أن ملاحظة الماضي تساعد على فهم الحاضر واستشراف آفاق المستقبل.

-الفرع الأول: تعريف المنهج التاريخي. عرف المنهج التاريخي عده تعريفات عامة وخاصة، ففي تعريفه العام قيل بأنه الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل، وفي تعريف أدق قيل بأنه

[46] أحمد شلبي- مرجع سابق- ص 43.

وضع الأدلة المأخوذة من الوثائق والسجلات مع بعضها بطريقه منطقيه والاعتماد عليها في تكوين النتائج التي تؤدي إلى حقائق جديدة وتقديم تعميمات سليمة عن الأحداث الماضية أو الحاضرة أو على الدوافع والصفات الإنسانية.

والمنهج التاريخي هو منهج بحث علمي يقوم بالبحث والكشف عن الحقائق التاريخية من خلال تحليل وتركيب الأحداث والوقائع الماضية الموثقة وإعطاء تفسيرات علمية عامه على شكل نظريات وقوانين عامه ثابتة نسبيا.

ويعتمد هذا المنهج البحثي على دراسة المسألة محل البحث في القوانين القديمة من اجل فهم حقيقتها في القانون المعاصر، فاعتماد هذا المنهجي يساعد الباحث على فهم الحاضر من خلال دراسة وملاحظه الماضي، فعندما يتناول الباحث القانوني موضوع الوكالة مثلا كأحد أنواع العقود فانه يبدأ بدراسة تطورها التاريخي في النظم القانونية الماضية أو القديمة وصولا إلى تنظيمها في النصوص القانونية الحديثة ويطلع المنهج التاريخي عموما بدور هام وأساسي في ميدان الدراسات والبحوث القانونية من خلال تركيزه حول الوقائع والأحداث والظواهر القانونية بشكلها المتطور المتغير باعتبارها وقائعه وظواهر إنسانية في الأصل فمن دونه لا يمكن التعرف على الأحكام والنظريات القانونية والأنظمة القانونية فهو أساس تكوين الأنظمة القانونية الحديثة من خلال تطوير ما سبق منها وتحديثه. [47]

-الفرع الثاني: خطوات تطبيق المنهج التاريخي. يخضع تطبيق المنهج التاريخي إلى مجموعه من الخطوات ذات الطابع النظري التي يجب التقيد بها عمليا نذكر منها:

-أولا: جمع المادة التاريخية: من خلال تحديد المصادر التي تضم هذه المادة التاريخية أو تشير إليها وإلى مستواها وهي نوعان:

1- مصادر أولية وهي المصادر المباشرة ذات العلاقة العضوية بالوقائع والإحداث والشخصيات مثل الآثار المادية والوثائق التاريخية.

[47] صالح طليس- مرجع سابق -ص 44.

2-مصادر ثانوية وهي المصادر التي تأخذ عن المصادر الأولية وتعيد تسجيلها أو نشرها بعد ذلك في سجلات أخرى مثل عمليات التصنيف والتبويب وإعادة التسجيل والنشر في أشكال جديدة غير الشكل الأولي الذي تم تسجيلها به.

ثانيا ـ نقد المادة التاريخية وتقويمها: بعد آن ينتهي الباحث من جمع مصادر المادة التاريخية فانه يقوم بعمليه نقد هذه المصادر وتقويمها للتحقق من صلاحيتها للاعتماد عليها وصدق المادة التاريخية في رصد ما حدث في الماضي ويتم النقد والتقويم عاده في اتجاهين اثنين هما:

1- النقد الخارجي الذي يستهدف التحقق من المصدر أو الوثيقة في علاقتها بالفترة التاريخية من خلال الشكل والبناء والمقومات التي تتفق مع خصائص هذه الفترة ومميزاتها.

2- النقد الداخلي أو الباطني الذي يستهدف التحقق من صحة المعنى والتأكد من صدق المحتوى ويتم التفرقة بين التقويم والتحليل الداخلي الايجابي أو التقويم والتحليل الداخلي السلبي.

ثالثا- تصنيف الحقائق وتحليلها و إعادة تركيبها: وهي العملية الخاصة بإعادة عرض الوثائق والإحداث كما حدثت في الماضي، في إطار الأهداف التي يسعى الباحث إلى تحقيقها أو التساؤلات التي يسعى إلى الإجابة عنها هو تفسيرها في تقريره النهائي ،فيقدم الباحث رؤية لهذه الوقائع في إطار ما قام به من إجراءات وما استند إليه من مصادر تثبت صحتها وصلاحيتها للبحث التاريخي.[48]

-الفرع الثالث: تطبيقات المنهج التاريخي في البحوث القانونية. يساعد المنهج التاريخي إلى جانب المناهج الأخرى، على فهم مشكلة تغير القانون وثباته، والتدليل على أن كثيراً من القواعد القانونية تظهر في الوقت الذي تفقد فيه غيرها من القواعد القانونية القائمة تأثيرها وفعاليتها، المنهج التاريخي قد يكون دراسة وصفية لنظام قانوني معين، كدراسة القانون الجنائي في مصر الفرعونية مثلاً، وفي هذا النطاق لا تخرج الدراسة عن الإحاطة بالنظام القانوني في فترة من فترات التاريخ.

[48] محمد الفاتح حمدي و سميرة سطوطاح- منهج البحث في علوم الإعلام والاتصال وطريقه إعداد البحوث- الطبعة الأولى- دار الحامد للنشر -الجزائر- سنه -2019- ص 127-128

وقد يكون المنهج التاريخي تحليلياً، لا يقتصر الباحث فيه على وصف الظواهر والنظم وتعداد خصائصها والعوامل المؤثرة فيها، بل يمتد إلى النظر والتحقيق والتعليل الدقيق للظواهر والنظم، تمهيداً لدراسة الأوضاع والنظم المعاصرة،فالفهم الكامل لهذه الأوضاع والنظم وما تؤديه من وظائف في الوقت الحاضر لا يتحقق إلا بعد معرفة نشأتها وتطورها ، والنظر إلى نظام معين بمعزل عن تاريخه، يماثل تماماً عزل هذا النظام عن بقية النظم الأخرى التي يرتبط معها.[49]

وتزخر البحوث القانونية بمباحث تمهيدية عن الأصول التاريخية للموضوع محل البحث، فالباحث في موضوع " الوكالة " كأحد عقود القانون المدني، يبحث اولا عن نشأة فكرة الوكالة في النظم القانونية القديمة، لينتهي إلى تقرير حالة التنظيم الحالي للوكالة، وكيف استمدت أصولها من تلك النظم القديمة، وكيف تطورت حتى صارت إلى وضعها الحالي.

ويرى البعض أنه حين تبني المنهج التاريخي في البحث فيجب مراعاة عدة أمور أهمها:

1- أن تكون الظاهرة محل البحث ممتدة زمنياً، أي نجدها في الماضي والحاضر والمستقبل، كظاهرة إجرام الأحداث مثلاً.

2- يجب أن تكون هناك أهمية عملية من جراء الدراسة ذات المنهج التاريخي، لأن دراسة الأصول التاريخية لموضوع معين يساعد على فهمه بشكل علمي صحيح، وبالتالي وضع الحلول الملائمة للمشاكل المتمخضة عنه.

3- يجب أن تتوافر المصادر اللازمة لإجراء الدراسة من خلال هذا المنهج، وأهمها الوثائق التي يجب التأكد من صحة ما تحويه من معلومات وبيانات.[50]

[49] أحمد عبد الكريم سلامة- مرجع سابق- ص 40.

[50] صلاح الدين فوزي- المنهجية في إعداد الرسائل والأبحاث القانونية- دار النهضة العربية- القاهرة- سنة 2000-ص 140

-المبحث الثاني: منـــــــــــاهج البحث الثانوية في البحث العلمي.

هناك من يعتبر هذه المناهج مجرد أدوات بحث لأنها لا ترقى إلى درجة المنهج العلمي، فالمنهج هو ما يضبط طريقة تفكير الباحث، بينما أدوات البحث هي التي يستعملها الباحث في تنفيذ المنهج الذي يسير عليه في بحثه فهو يستعمل المقارنة بين المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في المنهج التجريبي ويستعمل الإحصاء لتنفيذ التجارب في المنهج التجريبي، وكذلك يستعمل المقارنة والإحصاء في البحوث التي تعتمد المنهج التاريخي، ولهذا اعتبرت المناهج الفرعية مجرد أدوات تدخل ضمن منهج من المناهج الأساسية.

وبالمقابل هناك من يعتبرها مناهج علمية مستقلة، وذلك نظرا لإمكانية قيامها ببحوث خاصة ووفائها بالغرض المطلوب. ومن بين أهم تلك المناهج المنهج الوصفي والمنهج الإحصائي، ومنهج التعليق على النصوص والقرارات القضائية وإعداد استشارة قانونية.

-المطلب الأول: المنهج المقارن كمنهج ثانوي.

يمثل المنهج المقارن في الدراسات القانونية أهمية كبيرة، إذ عن طريقه يطلع الباحث على التجارب القانونية للدول الأخرى، ومقارنتها بالنظم القانونية الوطنية وبيان ما بينهما من أوجه اتفاق أو اختلاف. والموازنة بين هذا وذاك، للتوصل إلى نتائج محددة تكون قابلة للتحقيق.

-الفرع الأول: تعريفه و خصائصه.

أولا : تعريفه : هو منهج متعدد الأدوات يستخدم في مجالات الوصف والتفسير والتحليل لكن وفقا لحاجه الدراسة المقارنة من خلال اختيار المشكلات أو ظواهر تصلح للمقارنة فيما بينها، أو بين بيئة أخرى وفترات زمنيه مختلفة، فهو منهج ضروري لدراسة أوجه التشابه والاختلاف بين الأنماط الرئيسية لسلوكيات الأفراد تجاه مضامين النصوص ألقانونية التي تنظم سلوكياتهم ما بين

فتره أو أخرى أو باختلاف الأمكنة ، و لدراسة النماذج المختلفة من الأنظمة القانونية وتحليل نظم في الحياة في المجتمعات وفق التوجهات القانونية السائدة فيها. [51]

ثانيا : خصائصه : يتميز المنهج المقارن بمجموعه من الخصائص نذكر منها :

-انه منهج يوافق الاتجاه الطبيعي لحركه العقل العفوية، فكل ما يراه الإنسان عاده يدفع به إلى المقارنة محاولا تفسير الخصائص المشتركة بين ما يملكه وما هو موجودا على الطرف الأخر.

-انه منهج لا يملك أسلوبا تقنيا خاصا فهو منهج واسع الاستعمال في العلوم الاجتماعية والإنسانية، والقانونية في دراسة مجالات علمية تستند إلى المقارنات سواء من اجل الدراسات الواسعة أو القطاعية الخاصة النوعية أو الكميه.

-انه منهج يمكن تطبيقه عبر كل مراحل البحث فيشكل جزء منها اما عن طريق الملاحظة أو أن يكون مصدرا يسمح بوضع فرض والتحقق منه.

-هو منهج يجد مكانه على مستويات البحث كلها فهو ما يسمح بوضع التصنيفات والوصف والتفسير ويساعد في إظهار الصعوبات وتحديد علاقات السببية بين العوامل، وإيجاد نقاط القوه والضعف، وهو ما يسمح للباحث بتفسير الظاهرة محل البحث وإيجاد الحلول المناسبة لها.[52]

-الفرع الثاني : أسلوب استخدام المنهج المقارن في البحث. إن إعمال المنهج المقارن في مجال البحث العلمي يخضع إلى متغيرات البحث ذاته و مجاله و باعتبار البحوث القانونية بحوثا تقدم العديد من المتغيرات الزمانية و المكانية و الظرفية فإن استخدام هذا المنهج قد يكون وفق احد الأساليب التالية [53]:

[51] محمد الفاتح حمدي وسميرة سطوطاح -مرجع سابق -ص 143 .

[52] مادلين غرأويتز- منهج العلوم الاجتماعية- الكتاب الثاني- منطق البحث في العلوم الاجتماعية -الطبعة الأول - ترجمه سام عمار- المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر- دمشق- سوريا- سنه 1993- ص 99.

[53] حمد عبد الكريم سلامة، مرجع سابق، ص 43.

-أولا : على المستوى الأفقي: يمكن إجراء المقارنة بين نظامين قانونيين أو أكثر بصدد تنظيم مسألة معينة، ومن الناحية المنهجية تتمثل المقارنة الأفقية في قيام الباحث بتناول المسألة التي يبحثها في كل نظام على حدة، فإذا انتهى منه، تناولها في النظام المقارن الثاني، أو الثالث فعلى سبيل المثال إذا قام الباحث بالتصدي بالبحث في أساليب اختيار رئيس الدولة في النظام الدستوري وفي الشريعة الإسلامية؛ ففي هذا المثال تظهر المقارنة الأفقية عندما يذكر الباحث في القسم الأول، أساليب اختيار رئيس الدولة في النظام الدستوري ، وفي القسم الثاني، يبحث هذه الأساليب في الشريعة الإسلامية، في وضح الموقف في كل نظام على حدة، مظهراً أوجه الاتفاق أو الاختلاف بينهما.

-ثانيا على المستوى الرأسي: فإن الأمر يختلف حيث يلتزم الباحث بإجراء المنهج المقارن في كل جزئية من جزئيات المسألة التي يتعرض لها في مختلف الأنظمة في آن واحد، ولا يعرض موقفا عن كل قانون على حدى.

فإذا أخذنا المثال السابق: فإن المنهج المقارن على المستوى الرأسي يعني دراسة كل جزئية تتعلق بخطة البحث في النظامين محل المقارنة، النظام الدستوري والشريعة الإسلامية.

فمثلاً عند الحديث عمن يختار رئيس الدولة (هيئة الناخبين) يجب بحث الأمر في النظامين معاً، وفي موضع واحد مبيناً أوجه الاتفاق والاختلاف بين النظامين، وكذلك عند الحديث عن طريقة اختيار رئيس الدولة، أو عزله من منصبه، فيجب دراسة الموضوع في النظامين و آن واحد.

أن المقارنة الأفقية تؤدي إلى تكرار الأفكار وتشتتها، فما يقال هنا يعاد هناك، فضلاً عن أن الأمر في نهايته لا يخرج عن كونه دراستين منفصلتين لموضوع واحد في نظامين مختلفين، فكأن الباحث درس في المثال السابق، اختيار رئيس الدولة مرة في النظام الدستوري المصري ومرة أخرى في الشريعة الإسلامية.

أما المقارنة الرأسية فهي تؤدي إلى حسن إدراك أوجه الاتفاق والاختلاف في الأنظمة المقارنة، فضلاً عن منع تكرار الأفكار، وهو ما يؤدي في نهاية الأمر أن يكون البحث عظيم الفائدة للقارئ والباحث.[54]

[54] أحمد عبد الكريم سلامة- مرجع سابق- ص 43.

بالإضافة إلى المقارنة الرئيسية والأفقية هناك أنواع أخرى من الأساليب نذكر منها:

-المقارنة التاريخية أي مقارنه الظاهرة في تواريخ مختلفة لمعرفه التطورات التي تحدث عليها كدراسة نظام قانوني ذو طابع جزائي قبل وبعد حدوث الظاهرة الإجرامية المقصودة.

-المقارنة المكانية أي مقارنه الظاهرة في مكان معين بمثيل لها في مكان أخر.

-المقارنة الزمانية المكانية وهي المقارنة التي تضم المكان والتاريخ في أن واحد وتحاول ان توضح نقاط التشابه بينهما والاختلاف، كتطبيق نص قانوني في فترتين زمنيتين مختلفتين في مكان واحد أو العكس من ذلك.[55]

-الفرع الثالث : ضوابط و أهميه استخدام المنهج المقارن. من اجل أن تؤتي الدراسة المقارنة ثمارها على أحسن وجه، يجب على الباحث أن يجيد لغة الأنظمة القانونية التي يقارن بينها وان يعلم قواعد البحث فيها ومصادرها و مصطلحاتها.

كما يجب عليه أثناء مقارنته أن يكون موضوعيا غير متحيزا لنظام قانوني ضد نظام آخر بسبب عقيدة سابقة أو تحيز شخصي، بل يجب أن يكون هدفه هو إظهار الحقيقة فهو أثناء بحثه يكون كقاضي الحكم بين نظامين قانونيين مختلفين في موضوع معين والقاضي يجب ان يكون عادلا آي ان يضع كل شيء في موضعه الصحيح.

من الأفضل ان تكون الدراسة المقارنة بين نظامين قانونيين أو ثلاثة انظمه على الأكثر في موضوع دقيق ومحدد ،حتى لا يرهق الباحث نفسه ولا تكون المقارنة سطحيه لا تصل إلى عمق الأنظمة القانونية محل الدراسة، ويجب على الباحث ان يقارن بين النظام القانوني الوطني الذي يخضع له بالنظام القانوني الأخر المقارن، والذي يجب ان يكون أكثر تقدما وتطورا من نظامه بحيث يقدم له الإفادة والحلول في علاج المشكلات التي عجز النظام القانوني الوطني عن حلها،

[55] محمد الفاتح حمدي و سميرة سطوطاح –مرجع سابق- ص143

كما يجب ان تكون مراجعه الأنظمة القانونية محل البحث متوفرة وشامله لكل أجزاء وموضوع البحث.[56]

ومهما يكن الأمر فإن المنهج المقارن عموماً في مجال الدراسات القانونية، يساعد على تصور الاقتراحات حول إصلاح وتعديل التشريعات القائمة، أو حول توحيد القانون بين عدة دول ، كما يساعد على زيادة إيضاح الحلول الواردة في القانون الوضعي، مما يقدم عوناً لمن يهمه التعرف على أحكام قوانين البلاد المختلفة.

وحتى يحقق المنهج المقارن هدفه في المجال القانوني، يلزم الباحث بالتحديد الدقيق لموضوع المقارنة، والقوانين التي ستتم المقارنة بينها، كما يلزمه أن يكون على علم ومعرفة كافية بلغة تلك القوانين ، كما يجب أن يختار عدداً محدداً منها حتى تأتي المقارنة دقيقة وفعالة، وأن تكون المراجع المتعلقة بموضوع المقارنة متوافرة لدى الباحث، بشكل يمكنه من إجراء الدراسة المقارنة، ويستحسن أن يكون النموذج المقارن المختار أكثر تقدماً من النظام الأصلي وذلك لتعظيم الفائدة من الدراسة المقارنة.[57]

-المطلب الثاني :المنهج الوصفي.

هناك نوع من البحوث يركز فيها الباحث على وصف ظاهرة معينة ماثلة في الوقت الراهن فيقوم بتحليل تلك الظاهرة والعوامل المؤثرة فيها ويتعدى البحث الوصفي مجرد الوصف إلى التحليل البيانات واستخراج الاستنتاجات ذات الدلالة والمغزى بالنسبة لمشكلة البحث.

-الفرع الأول : تعريف المنهج الوصفي و طبيعته. المنهج الوصفي في تعريفه هو منهج يعتمد على رصد الظاهرة أو المشكلة القانونية محل البحث بهدف معرفه أسبابها والوصول إلى حلول لها، وهو منهج يعتمد على عرض النصوص التشريعية والأحكام القضائية والآراء الفقهية التي وردت في موضوع البحث قبل تأصيلها أو تحليلها، ولهذا لا تقوم دراسة قانونية وفق المنهج الوصفي فقط ،بل يجب استخدامه كمنهج مساعد بالإضافة إلى احد المناهج العلمية الأخرى

[56] أيمن سعد سليم- أساسيات البحث القانوني- الطبعة الثانية- دار النهضة العربية للنشر -القاهرة- مصر- سنه 2010 -ص 47.
[57] علي ضوى- منهجية البحث القانوني- منشورات مجمع الفاتح للجامعات- ليبيا- سنة 1989- ص 41 وما بعدها.

الأساسية، حتى يتمكن الباحث من الوصول إلى حل للمشكلات التي يثيرها موضوع بحثه وهناك من يصفه بأنه منهج ثانوي يستعين به الباحث لمعالجه الموضوع بجوار المنهج الأساسي اي انه ليس منهجا علميا بالمعنى الدقيق.[58]

لا يوجد منهج في البحث أكثر انتشارا من المنهج الوصفي في ميدان العلوم الإنسانية، فهو استقصاء ينصب على ظاهره من الظواهر كما هي قائمه في الحاضر بقصد تشخيصها وكشف جوانبها وتحديد العلاقات بين عناصرها أو بينها وبين ظواهر أخرى، فالبحث الوصفي لا يقف عند حدود وصف الظاهرة فقط إنما يمتد إلى ابعد من ذلك فيحلل ويفسر ويقارن ويقيم بقصد الوصول إلى تقييمات ذات معنى بقصد التبصر لتلك الظاهرة ،و البحث وفق المنهج الوصفي يبدأ من خلال تحديد المشكلة وإبراز أهميتها ثم تحديد أهداف البحث ورسم حدودها بالإضافة إلى تحديد المصطلحات وضبط المفاهيم ،ويستعين الباحث فيه عاده في هذا المنهج بالدراسات السابقة وجمله الاستنتاجات الناتجة عنها ، كما يستخدم بعضا من الأدوات في صوره العينة وبعض الوسائل الإحصائية وصولا إلى عرض بعض النتائج في صورة التوصيات والمقترحات.[59]

يعد البحث الوصفي من أكثر المناهج انتشارا في دراسة المواضيع المتعلقة بالعلوم الإنسانية، فهو منهج يقدم نتائج تشكل فروضا تنطلق منها بحوث أخرى في شكلها التجريبي ويعاب عليه بأنه منهج يعاني من صعوبة التوصل إلى الحقائق الموضوعية الدقيقة، بالإضافة إلى كونه منهجا يعاني من صعوبة تحديد المصطلحات الفنية والتقنية وصعوبة صياغة الفروض وإجراء الملاحظة والتجريب كما أن نتائجه لا يمكن تعميمها والتنبؤ بها مستقبلا.[60]

-الفرع الثاني : مراحل تطبيق المنهج الوصفي. يقوم الباحث الذي يتبع المنهج الوصفي بانجاز مرحلتين هما أولا مرحله الاستطلاع وثانيا مرحله الوصف الموضوعي وهو بذلك يقوم بجمله المراحل التالية:

---

[58] ايمن سعد سليم- مرجع سابق -ص 48.

[59] رحيم يونس كرو العزاوي -مقدمه في منهج البحث العلمي- الطبعة الأولى -دار دجله للنشر –عمان- الأردن -سنه 2008 -ص 97.

[60] المرجع السابق - ص 105.

-تفحص المشكلة ودراستها دراسة وافية

-تحديد معالم المشكلة وضبط حدودها.

-صياغة الفرضيات المتعلقة بالمشكلة وتقرير الحقائق والمسلمات التي سيستند اليها في دراسته.

-اختيار العينة المناسبة لموضوع البحث.

-تصنيف البيانات المراد المتوصل إليها واختيار أدوات البحث المستخدمة في جمع البيانات.

-القيام بالملاحظات وجميع البيانات بطريقه موضوعيه ودقيقه.

-تحديد نتائج المتوصل اليها تصنيفها ثم تحليلها ثم تفسيرها بدقه وببساطه من اجل الخروج بنتائج مطابقة لواقع المشكلة.

فالباحث من خلال هذا المنهج لا يعتبر جامعا للمعلومات فقط أو مصنفا لها ،وإنما عمله يتمثل في صياغة الفرضيات المناسبة والتحقق منها ودراستها بطريقه وصفيه أو كميه أو بكليهما ،وعاده ما تكون طبيعة المشكلة هي ما يحدد أسلوب الوصف المناسب وطريقه معالجه الموضوع سواء كان كميا أو كيفيا.[61]

يهدف المنهج الوصفي كخطوه أولى إلى جمع بيانات كافيه ودقيقه عن ظاهره أو موضوع ما ثم تحليل ما تم جمعه من بيانات بطريقه موضوعيه كخطوه ثانيه تؤدي إلى التعرف على العوامل المكونة والمؤثرة على الظاهرة موضوع الدراسة كخطوه ثالثه يضاف إلى ذلك ان هذا المنهج يعتمد لتنفيذه على مختلف طرق جمع البيانات كالمقابلات الشخصية والملاحظة المباشرة الالية منها والبشرية واستخدام أسلوب الاستمارات والاستبيان وتحليل الوثائق والمستندات وغيرها. [62]

ويعتمد المنهج الوصفي على مناهج فرعية أو طرق بحث تتمثل في المنهج المسحي ومنهج دراسة الحالة .

-المطلب الثالث : تعريف المنهج المسحي.

[61] رجاء وحيد دويدري –مرجع سابق - ص 192.

[62] محمد عبيدات- مرجع سابق -ص 47

المنهج المسحي هو احد مناهج البحث الذي يقوم على أساس جمع وتحديد البيانات عن طريق أدوات بحثيه كالمقابلة والاستمارة من اجل الحصول على معلومات من عدد كبير من الناس المعنيين بالظاهرة موضوع البحث، فهو عمليات تسجيل الوضع السائد لنظام أو مجموعه أو اقليم لغرض تحليله أو استنساخه، ويشترط له ان يكون القصد منه الحصول على معلومات كافيه لغرض استنساخ قواعد تصلح للتطبيق مستقبلا. [63]

و قد عرفه (هويتني) بأنه محاولة منظمة لتحليل وتأويل الوضع الراهن لنظام اجتماعي أو لجماعة، وعرفه (موريس) بأنه منهج لتحليل ودراسة موقف أو مشكلة وذلك بإتباع طريقة علمية منظمة ويكون المسح دوما لدراسة موضوع ما في الحاضر وذلك بجمع البيانات وتفسيرها ثم تعميم النتائج بهدف التطبيق العلمي.

ويمر البحث المسحي بالمراحل التالية: مرحلة تعريف البيئة وبيان حدودها ومرحلة الوصف الدقيق ومرحلة التحليل وإيجاد العلاقة السببية بين العوامل المختلفة. وهناك عدة أنواع من البحوث المسحية منها المسوح الوصفية والمسوح التفسيرية، والمسوح الشاملة والمسوح بالعينة، وهناك المسوح العامة والمسوح المتخصصة.

أما بالنسبة لاستخدام المنهج المسحي في العلوم القانونية فإن أول من استخدمه هو (جون هوارد) **John Howard** حيث قام بمسح اجتماعي للوقوف على حالة المسجونين وبدأ بجمع الحقائق والأرقام عن السجن والمسجونين وأحصى السجون وقدم نتائج بحثه في مجلس العموم البريطاني وصدرت تشريعات مختلفة ترمي لإصلاح حالة المسجونين والسجون في إنجلترا.[64]

-المطلب الرابع :منهج دراسة الحالة.

يميل جل الفقهاء لاعتبار منهج دراسة الحالة منهج قائم بذاته وليس منهجا متصلا بالمنهج الوصفي ،فهو لا يقتصر على جمع المعلومات وتصنيفها ،بل يتابع الحالة في مختلف مراحلها ويحلل المعلومات المجمعة وينتهي بوضع التقارير والنتائج النهائية للبحث ،فهو منهج يستعين

[63] احميدوش مدني -الوجيز في منهجيه البحث القانوني- الطبعة الثالثة- كليه الحقوق- جامعه فاس- المغرب- سنه 2015 -ص 40

[64] صلاح الدين فوزي- مرجع سابق- ص 139.

بأدوات بحثيه مختلفة كالملاحظة والمقابلة وتحليل الوثائق الشخصية، ويعرف بأنه البحث الذي يقوم على التحديد الكامل والدقيق لحاله شخص ما بدراسة جوانب معينه من شخصيته تطلق عليه مسميات أخرى كمنهج الإحصاء الفردي أو المنهج المونوغرافي كما يطلقه عليه علماء المنهجية في فرنسا. [65]

إذا كانت الدراسة المسحية تدرس الظاهرة أفقيا فإن دراسة الحالة تتناول الموضوع عموديا، وهي تتبع الخطوات التالية: تصميم العينة من خلال تحديد الحالة المراد دراستها ثم مرحلة دراسة العينة وتتم عن طريق دراسة التاريخ الشخصي الحالة وتاريخ الحالة، ويجري دراسة التاريخ الشخصي للحالة للوقوف عند كل الحوادث التي مرت بالمبحوث من وجهة نظره ويتم ذلك بالإطلاع على المذكرات الشخصية التي كتبها بنفسه، أما تاريخ الحالة ويحصل على المعلومات من المحيط الذي تعيش فيه الحالة كالأسرة والمدرسة ومكان العمل.

أما الإجراءات المتبعة في دراسة الحالة فهي: المقابلة الشخصية، الملاحظة المتعمقة، دراسة الوثائق والسجلات المكتوبة، وتسجيل معلومات دراسة الحالة.

ويجري تطبيق منهج دراسة حالة في مجال العلوم القانونية على وجه الخصوص في العلوم الجنائية، فمثلا لمعرفة الدوافع الإجرامية يتوجب على الباحث التعمق في دراسة الحالة من أجل بناء نظريات جديدة تفسر السلوك الإجرامي.[66]

-المبحث الثالث : منهجية التعليق على النصوص القانونية و الأحكام القضائية.

يعتبر البحث القانوني من أهم أنواع البحوث في مجال الدراسات القانونية ويعتمد على نوعين من الأساليب ذات الطابع المنهجي في معالجه المسائل القانونية نذكر منها التعليق على النصوص القانونية والتحليق على القرارات والأحكام القضائية وهي بالنسبة للطالب أساس عمله وبحثه في المجال المتصل بدراسته القانونية وسنستعرض وفق هذا المبحث أهم ضوابط تطبيق منهج التعليق على نصوص ألقانونيه والأحكام القضائية ضمن مطلبين منفصلين.

[65] احميدوش مدني- مرجع سابق- ص 41 .
[66] صلاح الدين فوزي-مرجع سابق- ص 139.

-المطلب الأول: منهجيه التعليق (تحليل) على نص قانوني.

تعد منهجيه التحليل والتعليق النصوص القانونية ذات أهميه بالغة تصقل مهارات الطالب في مجال الباحث القانوني إذ تمكنه من إدراك قصد المشرع على نحو صحيح، وتصويب ما قد يقع فيه هذا الأخير من أخطاء ،وهو ما يسمح للطالب باكتساب نظره تحليليه واقعيه عما تلقاه في الجانب النظري وما هو تطبيقي، وهناك اختلاف ما بين من يستعمل مصطلح تحليل النص القانوني ومن يفضل استخدامها عبارة التعليق على نص قانوني، فتحليل النص هو تفكيكه هو جزيئاته إلى عناصر أساسيه يتكون منها، أما التعليق فهو محاوله التفسير الصحيح لموضوع النص بقدر من الحرية والأسلوب الذاتي للمعلق ،والتعليق فقط لا يمكن ان يكون محل ثقة واعتبار ما لم يستند إلى تحليل مسبق للنص القانوني، وعليه فان التحليل والتعليق على النص هما وسيله لدراسته بشكل صحيح .[67]

يختلف التعليق على نص قانوني عن تحليله، فتحليل النص يعني تفكيكه إلى العناصر التي يتكون منها وهو جزء من اي بحث قانوني، ويتم عن طريق تطبيق المعايير المختلفة للتفسير التي يحددها المذهب القانوني والنظام القانوني، أما التعليق على نص قانوني فهو وان كان وسيله أخرى لدراسة النص إذ انه يعتمد أساسا على تحليل النص في شكل بحث متكامل، يكون النص القانوني موضوعه الأساسي.[68]

إن التعليق على النص القانون عبارة عن محاوله لتفسير وتوضيح النص بقدر من الحرية وبأسلوب شخصي من قبل الباحث عن تاريخي البحث في مكونات النص وعناصره وصولا إلى استخلاص فكره تركيبيه عن الموضوع تسمح للباحث بإبداء رأيه وتقييم موضوع النص بشكل يسمح إما بتطبيقه على الوجه الصحيح أو بتقويمه مستقبلا. [69]

---

[67] . ميلود بن حوحو- منهجيه تحليل النصوص القانونية- المركز الديمقراطي العربي –برلين- ألمانيا -سنه -2021 -ص 68.

[68] عاصم خليل- منهجيه البحث القانوني وأصوله- دار الشروق للنشاط والتوزيع- عمان- الاردن- سنه 2012- ص 154.

[69] شروخ صلاح الدين- الوجيز في المنهجية القانونية التطبيقية- دار العلوم للنشر والتوزيع -عنابه –الجزائر- سنه 2010 - ص 73 74.

غير أن ذلك لا يعني أن الباحث له الحرية المطلقة في تحليل النص على ضوء المعطيات المتوفرة ،فهو مقيد بالإطار الزماني والمكاني والنظري لمضمون النص ويتم التعليق على نص القانوني بإتباع الخطوات التالية:

-الفرع الأول: المرحلة التحضيرية للتعليق على نص قانوني: من خلال هذه المرحلة يقوم الطالب (الباحث) بتحليل النص من الناحية الشكلية وفق الخطوات و المراحل التالية:

أولا: تحديد هوية النص و موقعه و ظروف صدوره: يشير النص القانوني بكل ما يحتويه على قاعدة قانونيه وليس ما يصدر عن المشرع فقط ،لهذا فان مهمة الباحث الأولى هي تحديد هوية النص ومكانته من حيث الهرمية التشريعية ،وبما ان موضوع التعليق يمكن أن يكون مادة واحدة في نص أو عده مواد ، فعلى الباحث أن يحدد فيما إذا كان النص متكاملا أو انه جزء من نص اكبر، وبالتالي تحديد العلاقة القائمة بينهما، كما يجب على الباحث أن يشير إلى تاريخ إصدار النص وان يحدد إذا ما كان إصداره في الأصل مرتبطا بحدث معين أو ظرف معين.[70]

ففي بيان هوية النص يذكر الطالب مكانته إذا كان نصا دستوريا أو شقا بمعاهدة دولية أو نصا من قانون عضوي أو قانون ، عادي أو نصا بمرسوم رئاسي أو تنفيذي، كما يذكر تاريخ صدوره وسريانه وكل لحقه من تعديلات ،والظروف العادية أو الاستثنائية التي أدت إلى صدوره فضلا عن ذكر رقم المادة والكتاب والفصل والجريدة الرسمية المنشور بها.

أما في بيان بنية النص فيعالج الطالب النص من الناحية الشكليه المطبعية واللغوية من خلال ذكر عدد الفقرات التي تضمنها النص محل التحليل، مع ذكر موضع البداية والنهاية وكيفيه الصياغة والأسلوب المعتمد والمصطلحات المستخدمة.

[70] عاصم خليل مرجع سابق - ص 154.

يختتم الطالب المعلق على النص المرحلة الأولى من خلال بيان وتوضيح غاية النص أي البحث في غاية المشرع، و الهدف المنشود من النص موضوع التحليل ،هل هو نفسه يهدف إلى حل مشكله قانونيه تعترض الأشخاص أو المؤسسات أو تستهدف الاثنين معا.[71]

ثانيا : تحديد موضوع النص: يقوم الباحث بتحديد المواضيع العامة والخاصة التي يتعرض لها النص القانوني محل التحليل، بالإضافة إلى تحديد الفئة المستهدفة من الأشخاص المعنيين بأحكامه و الزمان والمكان المرتبط بتطبيقه وسريانه.[72]

ثالثا: تحليل مضمون النص (التحليل الموضوعي) : يقوم الباحث في هذه المرحلة بتحليل موضوعي للقاعدة أو القواعد القانونية التي يتضمنها هذا النص، والتي يمكن استخراجها من مادة واحدة أو أكثر، كما يمكن للمادة القانونية الواحدة ان تتضمن عدة قواعد و أحكام تطبق على حالات واقعية معينة تتضمنها فرضيات القاعدة ،فإذا كان النص يحتوي على قاعدة واحدة انصب التحليل على تلك القاعدة بتبيان فرضياتها والحكم المقرر بموجبها والتعليق عليها ،اما اذا احتوى على أكثر من قاعدة فيتم تحليل الواحدة تلو الأخرى بنفس الطريقة المذكورة سابقا.[73]

إن تحليل مضمون النص يؤدي حتما إلى معرفه الحكم المقرر تجاه وقائع معينه، أو فئة محددة اذا ما توافرت شروط معينه كالحكم بالإبطال في حال عدم استيفاء الشروط، أو بتوقيع الجزاء في حال ارتكاب الجريمة، ولكي يكون التحليل موضوعيا وجب على الطالب تحديد الإشكالية المتعلقة بالنص وطرح خطه لمناقشته.

أ- تحديد الإشكالية أساسا هي نقطه ارتكاز أساسية لأي بحث كان، تحدد معالم البحث والمشكلة فهي تبين التساؤل الذي يدور في ذهن الطالب والذي يسعى إلى إجابة عليه ومن اجل تحديدها عند تحليل النصوص وجب حصرها وفق ما يثيره النص من إشكال قابل للتحليل فلا يمكن إثارة إشكالية تتعارض مع روح النص أو مع موضوعه أو ظروف صدوره و شروط تطبيقه، و تطرح في شكل تساؤل مباشر بشكل دقيق وبصياغة واضحة تنتهي في العادة بعلامة استفهام.

---

[71] ميلود بن حوحو- مرجع سابق- ص 70.
[72] عاصم خليل- مرجع سابق - ص 154.
[73] عاصم خليل -مرجع سابق - ص 154.

ب- وضع خطه المناقشة على الطالب وضع خطه ولو مبدئية تجسد تصوره العام للموضوع والأفكار الأساسية التي كونها حول موضوع النص في شكل يستعرض من خلالها المعلومات الأولية المحصل عليها، ومن المستحسن وضع خطه تحمل عناوين أساسيه وفق تقسيم يراه الباحث مناسبا للإجابة عن الإشكالية، تكون متسلسلة ومتناسقة بشكل منهجي تعبر عن موضوع البحث الرئيسي ومتغيراته الأساسية، لتستعرض تباعا عناصره الفرعية التي تعبر عن مؤشراته ويشترط فيها ان تكون متسلسلة متناسقة تسمح بالانتقال من مرحله إلى أخرى انطلاقا من المقدمة إلى العرض إلى الخاتمة.[74]

-الفرع الثاني :مرحلة مناقشه النص وتقويمه: بعد تحليل النص شكلا من خلال تحديد طبيعته وموضعه وضبط الإشكالية المتعلقة به ووضع تصور لخطة للتعليق عليه، يعمل الباحث على تقديم مساهمته الرئيسية عن طريق اقتراح تقويم للنص من وجهه نظر القانون ،وذلك من خلال علاقة النص موضوع البحث بغيره من النصوص القانونية السارية المفعول في البلد ذاته، فيتسال عما اذا كانت القواعد القانونية موضوع التعليق متوافقة مع المبادئ العامة للقانون، ام أنها تخرج عنها فإذا كانت متوافقة معها، على الباحث ان يدعم رأيه بأمثلة ،اما إذا خالفها الرأي فيحاول ان يحدد أوجه الاختلاف ويتعرف على الأسباب الممكنة لذلك ،وان يقدم رأيه أخيرا فيما اذا كان هذا الاختلاف مقصودا ام لا، كما يمكن للباحث ان يقوم بتقويم النص من وجهه نظر اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية اذا ما كانت ضرورية وتشكل جزءا من الحلول التي يتضمنها النص ، أخيرا يقوم الباحث بتحديد الفائدة من وراء النصل خصوصا اذا ما كان النصر المعلق عليه مستحدث أو يحتاج إلى تعديل واستحداث ضمن نصوص قانونيه جديدة .[75]

تتم مناقشه النص محل التحليل وفق الخطة المطروحة أي انطلاقا من مقدمة تتضمن التعريف بالموضوع وبين أهميته واشكاليته و فرضيات محل البحث ثم ينتقل الطالب والباحث إلى مرحلة المناقشة التي تعتمد على ما يعرف بتقييم النص وتتم وفق أسلوبين هما:

[74] ميلود بن حوحو -مرجع سابق- ص 72.
[75] عاصم خليل -مرجع سابق- ص 155

أ-تقييم النص من الوجهة أو الناحية القانونية: يستعرض هنا الطالب الباحث علاقة النص موضع التحليل بغيره من النصوص القانونية الأخرى ومدى انسجامه مع المبادئ القانونية العامة المعمول بها في زمان ومكان محددين، خاصة تلك المبادئ العامة المستقر عليها والمعمول بها وتوضيح ما اذا كان النص يعتبر متوافقا ومنسجما مع تلك المبادئ أم انه يشكل خروجا عليها، فإذا كان النص متعارضا وخارجا عن المبادئ القانونية العامة المعمول بها فعل الطالب توضيح ذلك وإبداء رأيه مدعما بالنصوص القانونية والآراء الفقهية، اما إذا كان النص متوافقا مع تلك المبادئ فيفترض بالطالب المعلق على النص ان يثبت ذلك مدعما رأيه بالنصوص والآراء التي تدعم ذلك.[76]

ب-تقييم النص من الوجهة غير القانونية: من المعروف انه عند صياغة نص القاعدة القانونية فانه تتداخل مجموعه من الاعتبارات يحاول المشرع مراعاتها من اجل تحقيق مبدأ العدالة والإنصاف ومبدأ الاستقرار الاجتماعي والقانوني ،فنجد بعض الاعتبارات ألاقتصاديه والأمنية والسياسية والاجتماعية والدينية التي تؤثر وتكون سببا في صياغة النص القانوني، فهنا وجب على الطالب تحليل تلك الاعتبارات وأثرها ومدى مراعاة المشرع لها عند وضعه للنص وجمله الحلول التي جاء بها النص ،سواء كانت قانونية اي ان يبرز وجهه نظره الشخصية اثناء مناقشته للنص من وجهه نظر غير قانونيه قد تكون اقتصاديه أو اجتماعيه أو سياسيه أو دينيه مما يسمح له بالحكم على مضمون النص محل التحليل. [77]

ج-تحديد الفائدة العلمية من صدور النص: يتعين على الطالب أو الباحث أن يبين الفائدة من النص محل التحليل أي مدى الحاجة إلى صدوره وما هي فائدته ،وهنا نكون أمام فرضيته اما تأييده مع اقتراح بعض التعديلات عليه أو الحاجة إلى صدور نص جديد ينظم المسألة كما لم تكن منظمة سابقا.

د- الخاتمة : هي آخر ما يكتب وهي حصيلته البحث بأكمله تتضمن في هذا النطاق إجابة صريحة عن إشكالية التي قدمها الطالب أو الباحث في مقدمة بحث في شكل أهم النتائج المتوصل

[76] صالح طاليس -مرجع سابق -ص 293.
[77] صالح طاليس -مرجع سابق -ص 294.

إليها من خلال المناقشة والتحليل، مع ضرورة ذكر جملة من التوصيات التي تهدف إلى إما تقويم النص محل التحليل أو إضافة نوعيه له. [78]

-المطلب الثاني: منهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية.

يمثل التعليق على الأحكام والقرارات القضائية أهم الدراسات التطبيقية في مجال القانون، لأن في ذلك جمع بين المعارف النظرية وأساليب وطرق المنهجية القانونية التي تميز الأحكام والقرارات القضائية بالتعليق على الحكم أو القرار ما هو الا مناقشة تطبيقية لمسألة قانونية نظرية، فهو تطبيق للقانون بصفه رسميه استنادا للواقع العلمي والعملي، وينصب التعليق عادة على الأحكام والقرارات القضائية الصادرة عن مختلف المحاكم الابتدائية أو محاكم الاستئناف أو المحاكم العليا، كما يمكن الإشارة ان الحكم أو القرار القضائي بذاته هو تعبير عن المنهج الفكري الذي اتبعه القاضي في تكييف الوقائع وتحديد المشكلة واختيار القاعدة القانونية المناسبة للفصل في النزاع المطروح أمامه بمراعاة جملة الادعاءات والأدلة المقدمة من قبل الخصوم كل بهدف الدفاع عن حقوقه.

-يختلف التعليق على قرار قضائي عن التعليق على نص قانوني بما يلي:

- من حيث مصدر القرار والنص فمصدر القرار جهة قضائية اما النص فهو جهة تشريعيه.

-من حيث المحتوى فالحكم هو صوره لتطبيق القاعدة القانونية اما النص القانوني فهو منشأ الحكم أو القرار.

-كما يختلف التعليق على قرار أو حكم قضائي على طريقه إبداء الملاحظات باعتباره منهجية محددة يلتزم الباحث بإتباعها عكس طريقه إبداء الملاحظات التي لا تحكمها إي قاعدة منهجية بل تستند إلى خبرة الأستاذ و مدى تخصصه في المجال.

[78] ميلود بن حوحو -مرجع سابق -ص75.

-التعليق على القرار القضائي يجبر الباحث على تناول جميع القضايا التي تعرض لها القاضي عكس إبداء الملاحظات التي يكتفي من خلالها الباحث بالإشارة إلى بعض المسائل التي تستقطب اهتمامه.

-التعليق على القرار أو الحكم القضائي أسلوب منهجي يرشد طالب القانون إلى تطوير مهاراته في مجال البحث القانوني عكس إبداء الملاحظات الذي يقوم بها أساتذة متخصصون ذوي خبره.[79]

-الفرع الأول:طبيعة النصوص محل التعليق : ينصب التعليق عادة على أحكام وقرارات محاكم الموضوع أو قرارات المحكمة العليا وهنا نميز بين نوعين من النصوص ذات الطبيعة القضائية:

أولا :أحكام وقرارات محاكم الموضوع: وهي ما يصدر عن قضاة محاكم الدرجة الأولى و التي تهتم عادة بالسرد التفصيلي للوقائع بشكل اكبر، فالقاضي من خلال الاستماع إلى ادعاءات الخصوم واطلاعه بشكل دقيق على كل الوقائع المكونة للقضية محل النزاع دون اي إهمال لاي طرف أو موقف، يقوم عند تحريره للحكم أو القرار بإعادة سرد الوقائع في شكل قانوني متسلسل زمانيا وإجرائيا، كما تكون في العادة قرارات وأحكام ومحاكم الموضوع أحادية الجزء وأحيانا أخرى مقسمة لعدة أجزاء، و يعتبر فهم وقراءه قرارات محاكم الدرجة الأولى أو محاكم الموضوع أكثر صعوبة وتعقيدا من قرارات محاكم النقد والمحاكم العليا.

ثانيا :قرارات المحكمة العليا تتميز هذه القرارات بالإيجاز في التعليل والتجريد فالتعليل يتم في اغلب الأحيان اعتمادا على حيثية أو اثنين من حيثيات الحكم ، والأساس الذي تدور حوله أسباب قرار المحكمة العليا يتكون من عنصرين هما تفسير القاعدة القانونية بالشكل الصحيح الذي يحقق قناعة قضاة المحكمة العليا ثم ما يراه القاضي مناسبا للفصل في الطعن المطروح أمامه.

ويتكون الحكم أو القرار القضائي عموما من:

[79] عاصم خليل -مرجع سابق- ص 156.

-**الديباجة** وهي مقدمه الحكم أو القرار وتشمل اسم المحكمة وتاريخ إصدار الحكم وأسماء الخصوم وصفاتهم وأسماء القضاة.

-**الوقائع** وهي تلخيص للخصومة في شكل وصف متسلسل من البدايه إلى النهايه بصدور الحكم.

-**الحيثيات** وهي الأسباب الموضوعية القانونية التي دفعت القاضي إلى إصدار الحكم الوارد في المنطوق دون غيره.

-**منطوق الحكم** وهي النتيجة النهائية التي يستخلصها القاضي بعد معالجة دفوع وإثباتات الخصوم وعادة ما تبدأ بعبارة لهذه الأسباب وبناء على نص القانون بموجب نص المادة...إلخ.[80]

-**الفرع الثاني: مراحل التعليق على الأحكام و القرارات القضائية:** يعتبر التعليق على الأحكام والقرارات القضائية عملية تضبطها قواعد منهجيه صارمة لا يمكن الخروج عنها وإلا كان في ذلك التعليق مساس بأصل الحكم أو القرار وتعدي على رأي القضاة وتحريف لمبادئ القانون والقضاء ومساس بأسس العدالة، فالباحث هنا يعالج مسألة قانونيه تطبيقيه أساسها النص القانوني يحاول من خلالها البحث في تطبيق النص القانوني على الوجه الصحيح بناء على ما قدمه له القاضي مسبقا بعد جهد جيد في الإحاطة بكل الوقائع وتكيفها مع النصوص القانونية المناسبة لها ثم إخراجها في شكل نهائي الذي يتضمن مجموعه من العناصر تسهل على الطالب والباحث دراسة المسائل القانونية محل النزاع نظريا وذلك بإتباع المراحل التالية:

-**أولا:المرحلة التحضيرية:** تتلخص أهم خطوات المرحلة التحضيرية في قراءه الحكم والقرار و استخراج المسائل القانونية التي تضمنها هذا الأخير ووضع مخطط أو خطة للتعليق.

1-مرحلة القراءة: فيقصد بها القراءة المتأنية الأولية دون تدوين أي ملاحظة تسمح للباحث بالتعرف على نوع الحكم أو القرار ومعرفة طبيعة النزاع القائم وتحليل طبيعة الطلبات و الدفوع و أوجه الطعن المقدمة من الخصوم وكذلك تحديد معالم الحكم أو القرار.

[80] علي محمد مراح -مرجع سابق -ص 164-165.

2-استخراج المسائل القانونية التي تضمنها الحكم والقرار فهي نتيجة القراءة وتدوين الملاحظات وهنا يركز الطالب على تحديد أطراف النزاع وجمله الوقائع التي نشا بسببها النزاع، سواء كانت أفعالا أو أقوالا، أو تتابعا لذلك مع تحديد الإجراءات أي كل المراحل التي مر بها النزاع عبر درجات التقاضي إلى غاية صدور الحكم أو القرار، وذلك بصفة موجزة دقيقه مع تحديد جمله الادعاءات وأوجه الدفاع المقدمة من قبل الخصوم ،أخيرا يحدد الطالب المشكلة القانونية المطروحة اي ذلك السؤال أو مجموعه الأسئلة التي طرحها الخصوم على القضاة والتزم هؤلاء بالفصل فيها وإيجاد حلول قانونية مناسبة لها ،مع ذكر الحل القانوني اعتمادا على النقل الحرفي لما جاء في حيثيات و منطوق الحكم اي تلك النتيجة المتوصل اليها من قبل القاضي بصفة موجزة يراعى فيها نقل ما نطق به القاضي دون تحريف. [81]

3-**وضع مخطط التعليق** بعد الفهم الكامل وتحديد النقاط القانونية والقواعد التي طبقتها المحكمة وكيفيه تطبيقها، يضع الباحث مخطط للتعليق على الحكم او القرار القضائي يشبه خطه الدراسة أو البحث يتألف من مقدمة و أقسام وخاتمه، فإذا كان الحكم أو القرار يعالج مسألة واحدة أو مسالتين اعتمدنا التقسيم الثنائي اما اذا تناول ثلاث مسائل اعتمدنا أسلوب التقسيم إلى ثلاثة أقسام متوازية يحمل كل منها عنوانا مختصرا، مع مراعاة التوازن في تفرع العناوين والتسلسل المنطقي في ربط أقسامه من اجل ضمان معالجة شاملة بطابع علمي لكل جوانبي الموضوع المطروح. [82]

-ثانيا: المرحلة التحريرية : تجسد هذه المرحلة مهارات الطالب في تحليل الأحكام والقرارات القضائية من خلال رأيه الشخصي وتصوره العلمي من خلال تقديم دراسة مفادها الإجابة حول إشكالية مدى انسجام الحل المقدم من المحكمة مع القانون والآراء الفقهية والاجتهادات القضائية للموضوع وذلك من خلال الأجزاء البحثية التالية:

1- **في المقدمة** يبدأ الطالب بعرض المسألة القانونية عرضا موجزا يبين من خلاله تحديد الجهة القضائية المصدرة للقرار ثم بقيه الحيثيات المذكورة في مقدمة الحكم أو القرار، ثم يعرض أهم

[81] ميلود بن حوحو - مرجع سابق-ص 99.

[82] صالح طليس - مرجع سابق- ص 247.

الوقائع و الإجراءات والادعاءات في فقره موجزة مركزة تنتهي في شكل سؤال مختصر واضح يختزل فرضيات قابلة للمناقشة.

2- **في عرض الموضوع** يعرض الطالب المعلق رأيه الشخصي في كل مسألة من المسائل القانونية، على ضوء المبادئ والمعلومات المتوفرة لديه نظريا، كما يناقش مدى تطابق القاعدة القانونية مع الوقائع المحددة من خلال تقييم التكييف القانوني لها مع مناقشة مدى جوده تفسير القاعدة القانونية على الوجه الصحيح، ومتى توافق الحل القانوني المقدم من قبل القاضي مع روح النص القانوني يبرز الطالب من خلال عرضه للموضوع أوجه القوة والضعف أي ما هو صحيح من الحكم من جهة، وما يراه خاطئا مدعما كل ذلك بالتعليل القانوني والفقهي .

3- في الخاتمة يبرز الطالب آن كل ما توصل إليه من خلال تحديد القرار أو الحكم فهو إما رأي متوافق أو متعارض مع ما يتوصل إليه القادم مع الاشارة إلى جمله الاستنتاجات التي لخصها الطالب أثناء التحليل والتحليق بالإضافة إلى طرح جمله المقترحات التي يراها مناسبة لتصوره القانوني بشأن الحكم محل التعليق.